٦.٤

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٧ لغة

ترجمة: منير السعيداني
تصميم: ربيع محمصاني

علم الاجتماع والسياسة والسلطة

أنتوني غيدنز

كساد الاقتصاد اليوناني

فاسيسليس ك. فوسكاس،
ماريا ماركانتانونتو،
جون ميليوس،
سبيروس سكالاروبولوس،
ستراتوس جوغولاس

الإجهاض في أمريكا اللاتينية

جوليا ماكرينولدز-بيريز،
سوزانا ليرنر،
لوسيا ميلغار،
آنياس غيوم،
يريكا بوس

العلوم الاجتماعية في العالم العربي

محمد باميه،
ساتاني شامي،
إدريس جباري

أعمدة خاصة

›جورج ريتز حول إضفاء الطابع الماكدونالدي والازدواج الإنتاجي الاستهلاكي
›أربعون سنة وأكثر مع International Sociology
›تقديم فريق التحرير الياباني الثاني

النشرة الأخبارية

العدد ٤ من السلسلة ٦ -كانون الأول ٢٠١٦

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

الافتتاحية

إلقاء نظرة إلى الخلف، إرسال نظرة إلى الأمام

يواصل هذا العدد إلقاء النظر إلى الخلف، وإرساله إلى الأمام، متفكرا في السنوات الست الماضية من عُمُر حوار كوني، جائلا بين الحركات الاجتماعية النشيطة من الغاضبون (Indignados)، احتلوا (Occupy)، الربيع العربي،... إلخ وصولا إلى حركات اليمين التي نصَّبت الأنظمة الاستبدادية في كل من مصر وتركيا والمجر والفيليبين والأرجنتين والبرازيل. يمكن أن نعزُوَ هذا النزوع الكوني إلى عواصف الرأسمالية العالمية التي تضرب الدول القومية مزعزعة الاستقلال الحكومي ونازعة المصداقية عن المسؤولين وكذا عن السياسات الانتخابية دافعة نحو الشعبوية يمينا ويسارا، وإن كانت الغلبة في ذلك تميل إلى اليمين.

من المناسب، والحال هذه، أن نفتتح هذا العدد بمحاورة أنتوني غيدنز (Anthony Giddens) المنظّر وكاتب الأعمدة الصحفية الذي انكب على ما أسماه مرة «طغيان العولمة» (juggernaut of globalization). في وجهه السياسي، وبصفته عضوا في مجلس اللوردات، يواصل غيدنز إبراز القضايا التي تشغله بوصفه عالم اجتماع، قضايا من قبيل التغير المناخي وآثار العصر الرقمي.

يمكن للمستوى السُّفلي من العولمة أن يجد تعبيرته في المصير الذي لقيته سيريزا (Syriza = والاسم متكون من الاختصارات الأوائلية للكلمات اليونانية Synaspismós Rizospastikís Aristerás (سيناسبيسموس ريزوسباستيكيس أريتيراس)، وهو يعني «من الجذور» أو «راديكاليا» في معنى السياسي الجذري- المترجم)، تلك الحركة التي شارفت على أن تركّع أوروبا ولكنها انتهت بفعل انقلاب ميزان القوّة إلى أن مرّغت أنف اليونان في الوحل. ونحن ننشر هنا خمسة مقالات تصف الآثار الكارثية للتقشف الذي فُرض على اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي جالبا لها فقرا لا يوصف ولكنه مصحوب بثروة لا تقدر لطبقاتها العليا.

في أمريكا اللاتينية، وفي ردة فعل على عِقْدٍ أو يزيد من الاشتراكية الديمقراطية، عِقْد ما يسمى بالمدّ الوردي، يَقَع بلد تِلْوَ الآخر ضحيةَ الانعطاف نحو اليمين. ونحن ننشر هنا ثلاثة مقالات حول رياح التغيير مثلما تنعكس على النزاعات حول الإجهاض. لقد أدّت الاحتجاجات المُبْتَدَعة إلى صدامات مع أجهزة الدولة في كل الأرجنتين والمكسيك والبيرو. ويتميز بأهمية خاصة ذلك النزاع حول استخدام الأدوية الشائعة من أجل تفادي الحمل أو إيقافه.

يحوي العدد كذلك ثلاثة استشرافات لمصير العلم الاجتماعي العربي. انطلقت المناقشة على قاعدة أول تقرير عن حالة الاختصاص كتبه محمد باميه. وهو هنا يفتتح المنتدى بمقالة تأليفية يليها تأكيد ساتاني شامي على أهمية تغيّر بنية العلم الاجتماعي التحتية، في حين يضع إدريس جباري أسئلة نقدية حول آثار الربيع العربي ومآلاته مبرزا إمكانية مواصلته إسباغ الحيوية والتجدّد على اتجاهات العلم الاجتماعي.

ننشر في هذا العدد كذلك مقتطفا من حوار مع عالم الاجتماع الشهير جورج ريتزر (George Ritzer) أجراه معه لابينوت كونوشيفتشي (Labinot Kunushevci)، عالم الاجتماع الكوسوفي الشاب والجريء. كما يزودنا إدوارد تيرياكيان (Edward Tiryakian) بلمحة عن الماضي بما يتذكره من مؤتمرات الجمعية الدولية لعلم الاجتماع بداية من سنة ١٩٧٤. ونختم العدد بتقديم فريق التحرير الياباني الذي تقوده ساتومي ياماماتو التي تُلهم طلبتها بحيث ينذروا أنفسهم لحماسات الترجمة. وفي ارتباط بهذا، تغمرني السعادة بأن أعلن افتتاح ترجمة حوار كوني إلى اللغة السابع عشر، البنغالية، ويشرف على إنجازها فريق من علماء الاجتماع المتحمسين المقيمين بداكا (بنغلاديش) يقودهم حبيب الله خندكر.

يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu

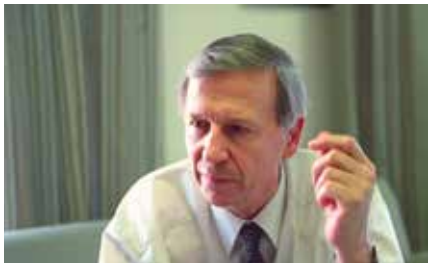

أنتوني جيدنز. عالم الاجتماع البريطاني والمنظر، الآن سياسي في مجلس اللوردات، يروي تحديات كونه عالم اجتماع يعمل في المجال السياسي

ركود اليونان الاقتصادي: خمس مقالات تصف تداعي المفاوضات الأوروبية رفيعة المستوى حول شروط عضوية اليونان المستمرة في الاتحاد الأوروبي

الإجهاض في أمريكا اللاتينية: ثلاث مقالات تروي الصراع حول الإجهاض في الأرجنتين، المكسيك وبيرو

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.
محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ساري حنفي، فينيتا سينها، بنيامين تيجيرينا، روزماري بابرت، إيزابيلا بارلينسكا، ديلاك سيندوغولو، فيلومين غوتييرز، جون هلموود، غيارمينا جاشو، كالينا كانيران، مارينا كوركيشيان، سيمون مابادمينغ، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتنبار، سيلي سكالون، ساواكو شيراهاسي، غرازينا سكابسكا، إيفانجيلا تاستسوغولو، شين شون يي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريزا غالي، أنجيلو مارتينس جدونيور، لوكاس آمارال، رافائيل دو سوزا، بوينو آلفيس، خوليو دافيس.

كولومبيا: ماريا خوسي آلفاريس ريفادوللا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو.

الهند: إيشوار مودي، راشمي جين، براغيا شارما، جيوتي سيدانا، نيدهي بانسال، بانكي باتناغار.

أندونيسا: كامنتو يونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسوماديوي، فينا إترياتي، إنديرا راتنا إيراواتي باتيناساراني، بينيديكتوس هاري جوليفان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إيلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هاردجانا.

إيران: ريحانة جافادي، عبد الكريم بستاني، نياييش دولاتي، محسن رجبي، وحيد لانجنزاد.

اليابان: ساتومي ياماموتو، فوما سيكيغوشي، شينشا كاميو، كاناكو ماتاكي، كاهو مياهارا، يوكي ناكانو، يوترو شيموكاوا، ساكيي يوشيكو.

كازخستان: آيغول زابيروفا، بيان سماغنبيت، دورنبيك كوليمينوف، عادل رودينوف، غاني مادي، آلماش تليسبابيفا.

بولونيا: آدم موللر، آنا وانزيل، جاكوب بارزيويسكي، جوستينا كوشينسكا، جوستينا زيلينسكا، كاميل ليبينسكي، كارولينا ميخايلويسكا، كريستوف غوبانسكي، ماريوس فيكيلزتيان، مارتينا ماشيوش، ميخولاي ميرجويسكي، باتريسيا بينداراكويسكا، فيرونيكا غاويرسكا، صوفيا بينزا.

رومانيا: كوزيما روغينيش، كورينا براغورا، أندريا آكاساندري، رومانا كانتاراجيو، ألكسندرو دوتو، ركساندرا يورداش ميهاي بوغدان ماريان، أنجليكا مارينسكو، آانكا ميهاي، مونيكا نادراغ، بالاز تليغدي، إيليزابيتا توما، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكوفا.

تايوان: جينغ ماو هو.

تركيا: غول تسوبارسيو غولو، إيرماك إيفرين.

مستشار إعلامي: غوستافو تانيغوتي.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

علم الاجتماع والسياسة والسلطة: حوار مع أنتوني غيدنز،
بقلم بيتر كولارز، المملكة المتحدة ٤

>كساد الاقتصاد اليوناني

اليونان: تاريخ الجغرافيا السياسية والإفلاس،
بقلم فاسيليس ك. فوسكاس، المملكة المتحدة ٧

التقشف المفروض من الدولة في اليونان،
بقلم ماريا ماركانتانونتو، اليونان ١٠

سيريزا: من التمرد إلى البراغماتية،
بقلم جون ميليوس، اليونان ١٢

الرابحون والخاسرون في الأزمة المالية اليونانية،
بقلم سبيروس سكالاروبولوس، اليونان ١٥

المساعدات المالية اليونيانية بوصفها جرائم يقترفها تحالف الشركات-الدولة،
بقلم ستراتوس جوغولاس، اليونان ١٧

>نضالات من أجل الحق في الإجهاض في أمريكا اللاتينية

النضال من أجل الحق في الإجهاض في الأرجنيتن في عصر الميزوبروستول،
بقلم جوليا ماكرينولدز-بيريز، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩

الانقلاب المكسيكي على حقوق الإجهاض،
بقلم سوزانا ليرنر، ولوسيا ميلغار، المكسيك وآنياس غيوم، فرنسا ٢٢

الإجهاض بوصفه عنفا:
نضال بيروفي، بقلم يريكا بوس، البيرو ٢٤

>العلم الاجتماعي في العالم العربي

مقدمة: العلوم الاجتماعية في العالم العربي،
بقلم محمد باميه، الولايات المتحدة الامريكية ٢٦

بنى العلم الاجتماعي الجديدة في المنطقة العربية،
ساتاني شامي، لبنان ٢٨

العلوم الاجتماعية العربية قبل الربيع وبعده،
بقلم إدريس جباري، لبنان ٣٠

>أعمدة خاصة

جورج ريتز: في إضفاء الطابع الماكدونالدي والازدواج الإنتاجي الاستهلاكي،
بقلم لابينوت كونوشيفيتشي، كوسوفو ٣٣

الركن التاريخي: أربعون سنة وأكثر مع International Sociology،
بقلم إدورد تاریاكيان، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥

تقديم فريق التحرير الياباني الثاني ٣٧

علم الاجتماع، والسياسة والسلطة:

حوار مع أنتوني غيدنز

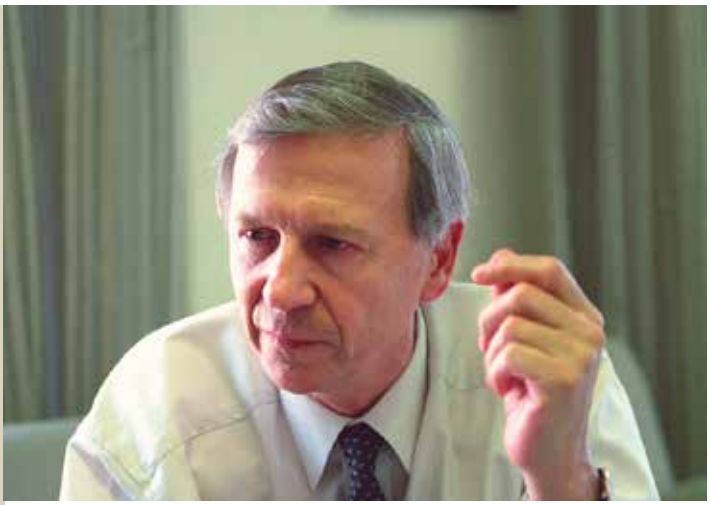

أنتوني غيدنز

قاد أنتوني غيدنز (Anthony Giddens) تجديد علم الاجتماع البريطاني في السنوات ١٩٧٠ من خلال كتب رائدة في النظرية الاجتماعية تولت إعادة تأويل الكلاسيكيات بما يناسب العصر الحديث. تولى تشريح مسألة الفعل في عالم مُبَنْيَنٍ (structured world)، وربط السيرورات في المستوى الميكرو اجتماعي بالقوى الماكرواجتماعية ومدى مناسبة العولمة للحياة اليومية. في تاريخ أكثر قربا منا، عالج آثار الثورة الرقمية والتهديد الماثل في وجه الوجود البشري جراء التغير المناخي. ألّف غيدنز أكثر من ثلاثين(٣٠) كتابا، وهو مدير سابق وأستاذ متميز في معهد لندن للاقتصاديات (London School of Economics)، وهو أيضا عضو مجلس اللوردات منذ سنة ٢٠٠٤. في الحوار الذي يلي يعرض تفكيره في موقع علم الاجتماع من السياسة.

حصل بيتر كولارز (Peter Kolarz) على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ساسيكس (Sussex) بالمملكة المتحدة، وهو مستشار سياسات البحث في مجموعة Technopolis وكتب فيها العديد من الدراسات والتقارير التقويمية، بما في ذلك ما وُجِّه إلى وزارات المملكة المتحدة واللجنة الأوروبية. نشر كتابه غيدنز والسياسة في ما يتجاوز الطريق الثالثة: الواقعية الطوباوية في العصر الحديث المتأخر (Giddens and Politics Beyond the Third Way: Utopian Realism in the Late Modern Age) سنة ٢٠١٦ برعاية دار Palgrave Macmillan. أجري الحوار في مقر مجلس اللوردات (المملكة المتحدة)، بتاريخ ٠٨-٠٦-٢٠١٦.

بيتر كولارز (ب.ت.): كتبتَ في العديد من المواضيع: نظرية البَنْيَنَة (Structuration theory)، المادية التاريخية، الحداثة المتأخرة والعولمة، تحولات الحياة الشخصية والجنسانية، الطريق الثالثة، التغير المناخي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، وبدأت مؤخرا في إلقاء محاضرات حول الثورة الرقمية. هل بمقدورك أن تقول لنا إن كان ثمة أيّ نوع من التهديد الذي يسري في كل أو فلنَقُلْ في معظم مجموعات أعمالك هذه؟

أنتوني غيدنز (أ.غ): كان برنامجي العام هو النظر في طبيعة الحداثة، انبثاق النظام الصناعي وانتشاره على امتداد العالم خلال تلك الحقبة الثورية والتحولية غير المسبوقة مطلقا. في نظري التاريخ متقطع الاستمرار جوهريا: ليس ثمة منوال (model) تطوري يشتغل في التاريخ. ثمة على الدوام أناس مَوْضِعِيّين (situated people)، يأتون أفعالا ضمن سياقات بيئية واجتماعية وجغرافية سياسية مخصوصة، تحدد ما يقومون به ولكنهم هم أيضا يجيبون عليها ويعيدون تشكيلها بطرق شتّى. أنا لا أشاطر النظرة الدوركايمية للعلوم الاجتماعية تلك التي نبدو فيها وكأننا على الأغلب أعوان سلبيون، بدلا عن الظهور بمظهر كائنات ذات دراية مثلما نحن عليه واقعا. يؤكد إيرفنغ غوفمان (Erving Goffman) الذي أحسب أنه أعظم عالم اجتماع على الإطلاق، على الطبيعة المَهَارية لما يقوم به الناس خلال حياتهم اليومية من دون أن يكونوا بالضرورة عالمين بأنهم يفعلون ذلك. كان طموحي هو أن أنقل هذا المنظور إلى سيرورات أكثر شمولا في بنيتها. ليس إنجاز ذلك هيّنًا ولكنه يبدو لي جوهريّ القيمة إذ ساهم كمٌّ كبيرٌ من علم اجتماع الأيام الخوالي على إظهارنا وكأننا لا نزيد عن أن نكون لُعَبًا بين أيادي مسببات اجتماعية أكبر منّا. كنت أرغب في أن أكشف عن دقة العلاقة بين هذه الأشياء، وذاك أحد الأسباب التي جعلتني دائم الاهتمام بالتحولات في التواصل والترابطات. إن التحول الذي تشهده الحياة اليومية والهوية على نفس الدرجة من الأهمية التي لأنساق الاتساع الكبير ومشاكله التي نحاول التعامل معها.

ب.ك: إذا كان من عمل في مجموع أعمالك هذا يمكن أن تعتبره أكثر أهمية مما عداه في ما تتابعه من التغيرات الاجتماعية والسياسية، فما عساه أن يكون؟

أ.غ.: يمكن أن يكون هذه الصيغة التي تحدثنا عنها للتو، عَنَيْتُ الدّقة البالغة التي عليها يكون التفاعل ما بين الكيفية التي بها يصنع الناس حيواتهم الخاصة ويكونون في

آن معا خالقين للبنى الكبرى التي هم ذواتهم جزء منها. ذاك صحيح في السياسة وفي مجالات أخرى. ليست السياسات حسنة النوايا كافية أبدا وهي على الدوام قابلة للارتداد.

ب.ك: في كتابي الذي صدر سنة ٢٠١٦، غيدنز والسياسة في ما يتجاوز الطريق الثالثة، أبرزتُ مفهوم «الواقعية الطوباوية»(Utopian realism) الذي نَحَتَّ. أما زلت تتبنى هذا المفهوم؟

أ.غ.: أنا لا أزال أستعمل مفهوم الواقعية الطوباوية. إن التحدي الأكبر هو الثمن من الربط بين المثالية الطوباوية والسياسة الواقعية في وجهها وقفاها المتعارضين. لن تكون سياسة لا تعتبر إلا مُثُلها إلا فاقدة للغرض المَقَاصِدي. علينا أن نتصور، في أية لحظة زمنية، حالات للأشياء تكون على الجانب المقابل للوضع المستتب. في الآن ذاته، ليست المثل إذا ما أُخذت معزولة إلا فراغا. يبدو لي مفهوم الواقعية الطوباوية طريقا سالكة نحو تحسيسنا بدور المثل ذاك الذي يحملنا على أن نتجاوز الآن والهنا من جهة، ولكنها، من جهة ثانية، وفي ذات الحين، طريق تظهر لنا تلك المثل وهي تَغْنَمُ الواقع. هي أداة تحسسنا للتفكر في السياسة والعالم. في السياسة الديمقراطية، لن يكون بمستطاع حزب لا ينذر نفسه إلا للنجاح في الانتخابات أن يفوز في أية انتخابات، كما لن يكون الفوز فيها في متناول أيادي أي حزب آخر ذي مُثُل راقية ولكنه يُخفق في إظهار ما يلتصق منها بانشغالات الناس المباشرة وما إليه يطمحون. من العسير بالغ العسر تربيع الدائرة مثلما يعلمُ جميعنا.

ب.ك: بالنظر إلى عملك السياسي خلال السنوات ١٩٩٠ حول العولمة والطريق الثالثة، ما يكون حكمك إذا ما ألقيت نظرة على المشهد السياسي الراهن وما يخاض فيه من سياسات؟ هل من شيء ضمن هذا الجدل لا تزال تعتبره ذا أهمية اليوم ولم تتم بَعْدُ معالجته بما يناسبه؟

أ.غ.: يعسر عليّ في هذه اللحظة تذكّر ما كان، ولكن مفهوم العولمة، بما تعنيه من تزايد التبعية المتبادلة بين الأشخاص والمنظمات والدول عل امتداد العالم، كان حينها مستجدا إلى حدّ، وعلى الأخص في السياق السياسي. في البداية، كان دفع القادة السياسيين على أخذ أمرها على محمل الجد أمرا صعبا. كانوا لا يزيدون عن التحديق فيّ من دون فهم. وبين عشية وضحاها تبدل كل شيء. صار المرء عاجزا عن جعلهم يكفّون عن التحدث عنها، حتى بشكل تقريبي. للأسف استخدم معظم السياسيين وكذا العديد من العلماء الاجتماعيين المفهوم للإحالة أولا وقبل كل شيء، أو على الأغلب، على توسع الأسواق الكونية. لقد كانت القوة الدافعة في العولمة حينها، كما لا تزال الآن مع التقدم الخارق للثورة الرقمية، تتمثل بالخصوص في التواصل وعلى الأخص في التواصل الإلكتروني.

استخدمتُ لفظة «الطريق الثالثة» بشيء من التردّد. بالنسبة إليّ، لم تكن تعني تطوير موقف سياسي في «ما بين» اليسار واليمين، نوع من السبيل الوسيطة. كما لم أكن أرى فيها نسخة من النيوليبرالية، اعتقادا في الحكمة اللامتناهية للأسواق غير المقيدة. مثلما كتبت ذلك في كتابي المعنون الطريق الثالثة (١٩٩٨) يُعتبر «تعديل الأسواق المالية القضية الوحيدة الضاغطة في الاقتصاد العالمي». كنت حينها ولا أزال اليوم، من المعتقدين في الأهمية الجوهرية للحكومة الفاعلة، والتي يجب ألا تتمّ معادلتها ببساطة مع الدولة، ولكن يمكن أن تكون كذلك نتيجة مروحة أخرى من الأفعال. كنت حينها ولا أزال اليوم، من المعتقدين في تطوير آليات حوكمة كونية، مهما كان مبلغ التحدي في ذلك.

بالنسبة إليّ، كانت اللامساواة قضية محورية، على قدر ما يمكن لأيٍّ كان يتجشم عناء النظر في ما كتبت أن يقف بيسر على ذلك. صارت القضية أكبر بسببٍ من مظاهر اللامساواة القصوى التي انبثقت على أعلى هرم الثروة والفشل في دفع الإنتاجية ومن ثم المداخيل للعديد من العاملين في الأعمال الدنيا. كان لكتاب توماس بيكيتي (Thomas Piketty) رأس المال في القرن الواحد والعشرين ذاك النجاح الواسع لأنه قدم تأويلا قويا للأسباب البنيوية التي أنتجت تلك التفاوتات الفاقعة وكذا بعضا من الاستراتيجيات التي يمكن الأخذ بها للحد منها.

ولكن السياسات قومية فيما العالم كوني بطبيعة الحال. وعليه ظل ثمة أمر محوري: لا تزال تمثل أمامنا قضية الكيفية التي بها يمكن أن نوفق بين السياسات القومية وعالم هو بطبعه كونيّ. ثمة في هذا العسر منابع للشعبوية، وكذا في واقع أن الكل يعلم أن السياسيين القوميين لا يتحكمون في السلطة التي يدّعون حيازتها.

ب.ك.: هل من طريق تراها تُسْلَك لكسر هذا الانفضام بين السياسة القومية ولتحولات العولمة ومظاهر اللامساواة فيها؟

أ.غ.: نعم، من الضروري أن تكون ثمة واحدة، وفي كتابي حول أوروبا[1] تحدثت عن الحاجة إلى مجابهة منسقة لقضية الملاذات الضريبية وإلى السعي إلى قلب أوضاع الاضمحلال الصناعي في الاقتصاديات الغربية بحيث يُعاد بعث المصانع وإن بشكل مختلف عما كان في الماضي. يتداخل ذلك مع الثورة الرقمية إذ، وبمجرد أن صار النقد إلكترونيا أمكن تحويله حينيا إلى أي ركن من أركان العالم، وذاك أحد العوامل المساعدة على تعميم الملاذات الضريبة. على أنه ولذات السبب، صار التخلص من الدوامة المهولة للمال الفاسد الممتد في أرجاء العالم أعسر مما كان عليه في الماضي. أظن أن الرأي العام انعطف بقوة نحو مضادة الفكرة القائلة بإمكانية إخفاء ثروة هائلة على المستوى الكوني مع توقع عدم استثارة ذلك انتباه أحد.

إلى حد الآن، لا تزال الحوكمة الكونية الفعلية (والتي نتمنى أن تكون ديمقراطية) حلما بعيد المنال، ولكن لدينا مجموعة من الوكالات ومجموعات من الأمم والمنظمات الدولية التي تحاول أن تعاضد عمل بعضها البعض من أجل معالجة المشاكل الكونية. من المهم جدا أن نرى ما الذي يمكن أن يحدث نتيجة لاتفاقات باريس حول التحولات المناخية، أستنتهي إلى فراغ أم لا؟ عند هذه اللحظة نحن لا نعلم ولكنها شديدة الاختلاف عن أي شيء آخر سبق وأن تمّ توقيع الاتفاق عليه حِبْرًا عَلَى وَرَقٍ. بإمكانك أن ترى بعدُ أنها اتفاقات بالغة الأثر فعليا في الموقف من صناعات الوقود الأحفوري بالتوازي مع تناقص قيمة مخزوناته. ثمة إمكانية، على الأقل، لقيام ثورة كونية حقيقية في ما يهم الوقود منخفض الانبعاثات الكربونية، والسؤال الأساس هنا يتعلق بمدى السرعة التي بها ستتحرك تلك الثورة. شهيرة قولة ماركس التي جاء فيها أن «كلّ صُلْبٍ يَضُوعُ في الهواء» (All that is solid melts into air)، وقد نكون إزاء صيغة من صيغ تحقق هذا المبدأ. إن غَدًا لناظره قريب. هاهنا، للموجة الجديدة من العولمة التي وصلت إلينا بمثل وتيرة واتساع وروعة السرعة التي بها تتقدم الثورة الرقمية، أَثَرٌ رَئِيسٌ.

ب.ك.: من بين المواضيع المتواترة في عملك العولمة بوصفها تقلصا للزمان وللمكان جاءت به تكنولوجيا الإعلام والتواصل وما يرافقها من مخاطر وفرص. أترى من الممكن توجيه هذه التطورات، أو « التحكم في طغيان العولمة» مثلما قلت ذات مرة، بطريقة بناءة ومعقولة، أم أنه علينا أن نكتفي «بالمجاراة» وانتظار حلول ما سيكون؟

أ.غ.: الإنترنت ظاهرة خارقة من حيثُ وَقْعُهَا، وهي كونية فعلا وبما يتجاوز أي توقع كان. أنها تربط بين حميميات الذات والكوني. ولكنها ليست إلا عنصرا واحدا من الثورة الرقمية مفهومة كما يتوجب أن تفهم. العناصر الأخرى هي الكومبيوترات العملاقة والروبوت. صرت أرى أن الكمبيوترات العملاقة هي رابط الوصال الأول. إن الهاتف الذكي الذي تضع في جيبك أرقى من أي كومبيوتر عملاق يعود إلى بعض عقود خلت. توجد هذه القوة الخوارزمية الهائلة في متناول المستخدم الاعتيادي كما هي في متناول المنظمات ورجال الأعمال والدول. كل مظاهر المجتمع الدولي تقريبا بلغتها آثارُ ذلك فتحولت. هذا عالم يكون فيه كل شيء تقريبا أمام ناظريْ

<<

أي كان بما أن الهواتف الذكية صارت منتشرة حتى في أفقر مجتمعات العالم. يستخدم العديد من المهاجرين الذين يغادرون المناطق الواقعة تحت القمع بحثا عن اللجوء في مكان آخر الهواتفَ الذكية وأنظمة التموقع الجغرافي (GPS) للعثور على الطرق التي توصلهم. هذه هي هجرة القرن الواحد والعشرين بالضبط مثلما هي عليه الدولة الإسلامية التي تجمع بين مستويات قروسطية من العنف إلى تحكّم في التكنولوجيا الرقمية بوصفها إرهاب القرن الواحد والعشرين.

يرى عديدون أن الثورة الرقمية تنتج عالما متشظيا ولكن أغلب التجديدات كانت بدفع ريادي من خلال تدخل الدولة، وكثيرا ما كان ذلك لأغراض شبه عسكرية. تبدو الإنترنت زائلة ولكن لها وجودا فيزيائيا في الأسلاك التي تمر في قعر المحيطات والمركبات الفضائية التي تنتصب في السماء وهي أشياء تضمنها في نهاية المطاف الدول وسلطتها. وعليه، أنا أرى أن عودة ظهور الجغرافيات السياسية غير مفاجئ على غير ما يرى آخرون. الشركات العملاقة والإشهار المنتشر من القوى الدافعة أيضا. هذه بيئة جديدة وليست العديد من التغيرات التي تمسنا بآثارها تمر بوساطة من السيرورة السياسية ولكن بوساطة من السلطة، سلطة الدول وكذا سلطة الشركات العملاقة سواء بسواء. لم يصوت أحد لفائدة عالم تكون فيه الأفلام الجنسية متاحة من دون قيد، في معنيي الكلمة (للجميع ومن دون مقابل). قد يكون الأمر ضارا وقد لا يكون. لا يمكننا الجزم لأن الأمر جديد تماما.

ب.ك.: لنتحدث عن السياسة حاضرا إذا: أترى الآن الكثير من الجدل البنّاء يجري حول مستقبل اليسار؟

أ.غ.: جربنا وأنجزنا صيغة جديدة من وسط اليسار انطلق سوسيولوجيا من التغيرات التي طالت مصنع المجتمع العالمي وفي خضم الحياة اليومية الذي ذكرنا. انبثق الجدل حول الطريق الثالثة من تحليل التحولات الكبرى التي غيّرت حيواتنا في ذلك الوقت وعلينا اليوم أن ننجز تمرينا شبيها بذلك. علينا أن ننظر في التغيرات الكبرى التي تطرأ على العالم، وأن ننظر في قوة الدفع التي يمكن أن تنبثق منها سياسيا وأن ننظر في الكيفية التي بها تُناسِبُ أطرَ السياسة القومية والعابرة للقوميات. بالنسبة إليّ، ما حدث داخل الحزب العمالي مع حلول جيريمي كوربين (Jeremy Corbyn) ذو طابع هجين، حيث خاض جيل رقمي جديد في الخضمّ خوضا مباشرا ولكن الأفكار التي كانت هناك مشتقة جزئيا ممّا كان منذ سنوات خلت.

علينا نحن في اليسار أن نتقدم، موقعُنا موجود في نقطة تتجاوز فعلا مرحلة الجدل حول ما يسمى بالطريق الثالثة ونحن في حاجة ملحة لأفكار جديدة. في ذات الآن، أنا ضد الفكرة القائلة بأنّ كل شيء صار إلى هذا الحد أو ذاك متشظيا. لا أعتقد أن ذلك حقيقي. أنت لا تزال تتعامل مع سياسة السلطة ولا تزال تعالج القضايا الكبرى من قبيل الكيفية التي بها يمكن أن نكون أكثر مساواتية في سياق الشركات الكونية، وكذا الكيفية التي بها يمكن أن نستعيد المكاسب غير المشروعة المودعة في الملاذات الضريبية؟ وعليه لا تزال السلطة ذات أهمية بالغة، كما لا يزال ذا أهمية بالغة التنسيقُ بين الأمم ومن ثمّ بين الساسة الديمقراطيين في داخل كل أمّة وضمن الاتحاد الأوروبي.

ب.ك: يوصلنا هذا إلى سؤالي الأخير. بنجاح فاق نجاح الكثيرين انتقلتَ من الآكاديميا إلى السياسة الرسمية. أنا مهتم بالاستماع إلى رؤيتك حول وجودك بوصفك عالم اجتماع في ما أنت فيه الآن، ومن ثمّ إن كانت لك أية نصيحة للعلماء الاجتماعيين الذي يريدون أن يضمنوا أن تكون لأعمالهم بعض الوقع السياسي، والذين يمكن أن يكونوا مهتمين بالتأثير في الأشياء التي تجري في مواقع شبيهة بحيث توجد أنت؟

أ.غ.: حسنا أنا منخرط في السياسة ولكني لست رجل سياسة. أنا أكاديمي وأظل أكاديميا. بالنسبة إليّ، أفضل بيئة هي الجامعة على اعتبار أنني فيها أشعر وكأنني في بيتي، ومثلما حاولت أن أركز على ذلك، للأفكار والبحث المتجه إلى الواقع العيني بالغ الأهمية في المجال السياسي. إحدى أهم مشاكل الأكاديمي المنخرط في السياسة تتمثل في إمكانية فقدانه علاقته بكلا المجالين. يكون بالنسبة إلى الأكاديميين خائنا لموضوعيته الأكاديمية فيما يكون بالنسبة إلى السياسيين شخصا لا صلة له بمتطلبات الحياة السياسية اليومية، وبكثير من اليسر، يمكن أن يظل عالقا بين العالمين.

عَالَمَا الأكاديميا والسياسة بالغا الاختلاف ولم يجرّب كثيرون الجَسْرَ بينهما مباشرة. تضطلع مجموعات التفكير بدور توسطي مهمّ بين الأكاديميا والسياسة، وهي تعتمد جوهريا على بحوث تُجرى في الجامعات. وهي تشتغل على ترجمة البحث الأكاديمي إلى مقترحات سياسية عملية، مع ارتباطات أكثر التصاقا بالميديا مما يكون للأكاديميين عادة. في أعلى الهرم، كثيرا ما تكون مثل هذه المنظمات على اتصال وثيق بالحكومة القائمة أو بطيف أكثر اتساعا من الفاعلين السياسيين. لست أقول إن هذه هي الطريقة الوحيدة للخوض في الأمر، ولكني عندما قررتُ أن أكون أكثر انخراطا في السياسة خلال منتصف السنوات ١٩٩٠ عرضت الأمر على معهد البحث في السياسات العمومية (م ب س ع Public Policy Research (IPPR))، حيث كان أكاديمي أو اثنين ممن أعرف ملتزما معهم بعدُ. من ثمّ وجدت أنه من الممكن أن أطوّر شبكة أكثر اتساعا من الناس ضمن المجال السياسي. كان لم ب س ع والشبكة الأكثر اتساعا التي كانت تحيط به ارتباطات جيدة في بلدان أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك، لم أصر أبدا مستشارا سياسيا لأيّ كان، وواصلت النظر إلى ذاتي على أنني أكاديمي أوّلا.

توجه كل المراسلات إلى أنتوني غيدنز مباشرة على العنوان Ax.Giddens@lse.ac.uk
وإلى بيتر كولارز على العنوان kolarz.peter@gmail.com

[1] Giddens, A. (2014) Turbulent and Mighty Continent (second edition). Cambridge: Polity

اليونان: تاريخ الجغرافيا السياسية والإفلاس

بقلم فاسيليس ك. فوسكاس (Vassilis K. Fouskas)، جامعة شرق لندن، المملكة المتحدة

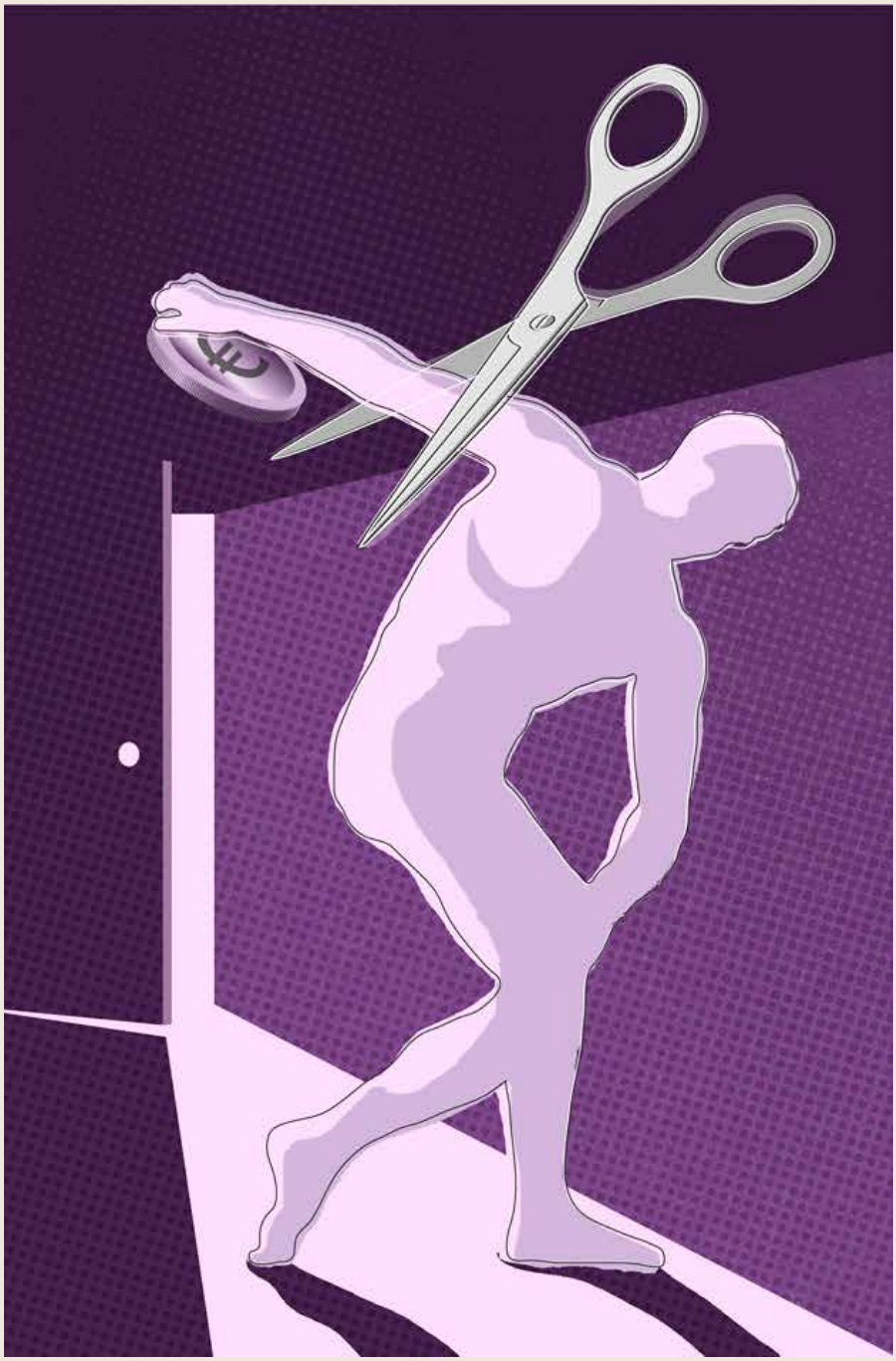

الإفلاس بدل القوة رمز للتاريخ اليوناني
رسم توضيحي لاربو

بتأسيسها سنة ١٨٣٠، في الركن الجنوبي القصي من الأرخبيل البلقاني وبما شمل البيلوبونيز (Peloponnese)، وروميليا (Rumelia) الجنوبية وأوبيا (Euboea) ومركّب جزر سيكلاديس (Cyclades)، كان ميلاد الدولة اليونانية ناتجا عن حادث جغرافي سياسي امبريالي أكثر مما كان ناتجا عن توسع اقتصادي للبرجوازية الصناعية القومية. وبدلا من عكس سيرورة ثورية قومية تحت قيادة رأس المال الصناعي ضد نمط إنتاج إقطاعي، مثلما كان عليه الحال مثلا مع اليونكر البروسيين (Junkers يقصد الكاتب الأفراد المنتمين إلى الشريحة الاجتماعية النبيلة العليا المتكونة من «النبلاء الشبان» (معنى الكلمة بالجرمانية) المترجم) الذين تمكنوا لدى تأسيس الإمبراطورية الجرمانية من السيطرة على أجهزة الدولة المركزية والجيش) أو كانت لإيطاليا بيومنت (ولاية من الولايات الإيطالية العشرين بعاصمتها تورينو، كانت في العقد السادس من القرن التاسع ولسبقها التجاري المركنتيلي، قاعدة لتوحيد إيطاليا وتحررها من التبعية الإمبراطورية النمساوية بعد محاولات أخرى فاشلة امتدت على العقود الثلاثة السابقة-المترجم). كانت القوى الامبراطورية الغربية تعتبر وجود دولة يونانية محدودة المساحة ضرورة جغرافية سياسية، بوصفها جزءا من الجهود المبذولة لوقف التوسع المجالي الروسي والمصري في شرقيّ المتوسط. كانت العوامل الجغرافية السياسية هي الأكثر تحديدا في تأسيس اليونان، واليوم

<<

لا تزال المسائل الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية محورية الأهمية في فهم الأصل التاريخي لأزمة الديون اليونانية. منذ تأسيس الدولة اليونانية الحديثة، كان الموقع الجغرافي بالغ الأهمية الذي تحتله اليونان قيد الاستخدام من قبل الغرب لا لفائدة المجتمع اليوناني بل من أجل مصلحته هو الخاصة.

> صلات القرن التاسع عشر مع المالية الكونية

بُغية خوض الحرب التحرّرية من العثمانيين، اقترض القادة النخبويون اليونان مقادير هائلة من المال من الغرب. خلال السنوات ١٨٢٠، استلم اليونان قرضين بقيمة ٨٠٠,٠٠٠ باوند ثم مليوني باوند تباعا. شهد جهاز دولة اليونان البدائي إفلاسه الأول في ١٨٢٤-١٨٢٥ حين لم يتمكن من إرجاع القرض المستلف من فرنسا وإنكلترا. وفي ١٨٣٢-١٨٣٣ تم الاتفاق على قرض آخر بقيمة ستين مليون فرنك ذهبي واستهلك كليا في مصاريف العرش وصيانة الجيش. وانتهى ذلك القرض إلى إفلاس يوناني آخر سنة ١٨٤٣.

في ما بين ١٨٢٧ و١٨٧٧-١٨٧٨، تم إقصاء اليونان من الأسواق المالية الغربية. وعلى امتداد هذه العقود الخمس وما تلاها لجأت الحكومات (من دون نجاح يذكر) إلى الاقتراض الداخلي فيما كانت تشجع على الانخراط في مشاريع الاستثمار يونانيي الشتات الأثرياء الذين كان لرؤوس أموالهم الكمبرادورية، إضافة إلى رؤوس أموال طبقات التجار اليهود والأرمن، السهم الأعلى لدى الإمبراطورية العثمانية. بمستويين للتنمية الصناعية وبعجز عن ايجاد اقتصادات الحجم (مقدار من التوفير من الكلفة يمكن تحصيله عبر الترفيع في الإنتاج-المترجم) بسبب صغر حجمها، اتسمت اليونان باقتصادها المتخلف الطرفي وبسياستها عميقة التبعية على امتداد القرن التاسع عشر، وفي ١٨٩٣ أعلن البلد الإفلاس مجددا.

ولكن، وعلى الرغم من ماليتها المبددة وقطاعيها البنكي والصناعي غير المتطورين، كانت القوى الغربية تنظر لليونان على الدوام من منظور المصالح الإمبراطورية الجغرافية السياسية. وبانسحاب الامبراطوريتين النمساوية المجرية والعثمانية، افتتحت مجالات جديدة للإمبرياليات الروسية والأوربية الغربية التي تجددت أطماعها بانضمام فاعلين جدد من قبيل ألمانيا وإيطاليا. وفرت الدول المسيحية البلقانية الصغيرة للغرب فرصا رائعة موفرة البدائل في الحروب الدائرة ضد الأتراك العثمانيين. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، كان العثمانيون يُزاحون إلى خارج أوروبا وتمت إعادة رسم حدود أوروبا البلقانية الشرقية وحدود الشرقين الأدنى والأوسط.

باستحواذها على أراضٍ وساكنة، لم تكن أي منها يونانية، شهدت اليونان نشاطا صناعيا ذا قيمة جوهرية خلال العقدين الأولين من القرن العشرين تحت الزعامة الليبرالية القومية لإلفثيروس فينيزلوس (Eleftherios Venizelos ١٨٦٤-١٩٣٦ زعيم الحزب الليبرالي اليوناني وقائد حركة التحرير ومتزعم السياسة الديمقراطية اليونانية خلال فترتي رئاسته للحكومة اليونانية ١٩١٠-١٩٢٠ و١٩٢٨-١٩٣٣- المرتجم). بإسناد بريطاني داعم، دفع فينيزيلوس نحو حرب الوكالة ضد القوات الكمالية القومية في آسيا الصغرى. وكانت النتيجة كارثة بأتم معنى الكلمة لكلا اليونان وتركيا الحديثة. و بتدفق ١,٤ مليون مهاجر مسيحي الى اليونان فقد حقق هذا البلد تجانسه الإثني لأول مرة في تاريخه، في حين كانت تركيا، التي خسرت معظم طبقاتها المتاجرة والمبادرة، تعتمد بشدة على تنمية اقتصادية تقودها دولة استبدادية وفشلت في تحقيق تجانسها الإثني والديني.

من دون قاعدة اقتصادية صلبة، وبنخبها السياسية الحاكمة شديدة الالتصاق بالمصالح الامبريالية، لم تتمكن اليونان من التعويل على رأس مال مصالحها الجغرافية الاستراتيجية الخاصة. وعليه، وبدلا من أن يكون موقعها الجغرافي ثروة تستخدم صار عائقا دائما. وقد لقي كل ذلك ترجمته المباشرة في مشكل ميزان دفوعات انضاف إلى الاضطرار إلى التداين الداخلي المستمر من أجل تمويل جهاز دولة زبائني ومرتش، وهو ما أوجد حالة تداين متكررة لا قبل للبلاد بها.

> أزمة ١٩٢٩ المالية وآثارها

في أعقاب أزمة ١٩٢٩ المالية الكونية، عانى اليونان من إفلاس رابع سنة ١٩٣٢. وعلى أثر ذلك، اتبع الدكتاتور أيوانيس ميتاكساس سياسة التصنيع لاستبدال الواردات (import substitution industrialization) ذات بال، مكنت من تحسين جوهري في ميزان الدفوعات. وفضلا عن ذلك، وباعتبار مرور المشعل الامبريالي إلى أيدي القوة الكونية المهيمنة الجديدة، عنيتُ الولايات المتحدة الأمريكية، جلبت الحرب الباردة لليونان أسهما رابحة حيث ضمنت أهمية موقعها الجغرافي السياسي تدفقا كبيرا لرؤوس الأموال والقروض الأمريكية فيما تم تهميش القوى اليسارية الشيوعية اليونانية الداخلية على امتداد «عصر الرأسمالية الذهبي».

ولكن، مرة أخرى ظلت اليونان طرفية وبالغة التبعية. تجسد ذلك خلال السنوات ١٩٦٠ حين ذهب محافظ بنك اليونان كزينزفون زولوتاس (Xenophon Zolotas) إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية في أثينا من أجل طلب قرض، وأجابه السفير بأن أشار إلى النزاع الجغرافي السياسي. واقعا، قال السفير إن على اليونان إذا ما أرادت الحصول على القرض أن تقبل خطة دين أشيسون (Dean Acheson) المعدة لقبرص، وهي الخطة التي نوقشت بسرية بين قوى حلف الأطلسي مقترحة اقتسام الجزيرة بين اليونان وتركيا، وتم الاتفاق عليها مع الأسقف ماكاريوس، الذي كان حينها زعيم قبرص المنتخب ومؤسسا لحركة عدم الانحياز. وعلى هذا الأساس تمت معالجة القضية الجغرافية السياسية ومشكلة التداين عبر مقايضة صريحة. كانت الأهمية التي تحظى بها قبرص لدى حلف الأطلسي والغرب بالغة إلى الحد الذي جعل الولايات المتحدة، عبر وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، تحرض على الدكتاتورية في اليونان، حيث لم تتم استعادة الديمقراطية إلا سنة ١٩٧٤، عندما تم تقسيم قبرص.

من السنوات ١٩٥٠ إلى حد منتصف السنوات ١٩٧٠ لم تَأْلُ اليونان جهدا للالتحاق بالمعسكر الغربي، على أنها، وعلى امتداد تلك الفترة، وفي تناقض مع متطلبات سياسات الغرب ذات الوجهة الكينيسية، انتهجت سياسات صار من الممكن لاحقا نعتها بأنها نيوليبرالية. بفعل الحرب الباردة، كانت تنميتها الاقتصادية تعتمد الإمدادات النقدية رئيسيا. وعلى الرغم من تكبد اليسار الشيوعي الموالي للسوفييت هزيمة خلال الحرب الأهلية (١٩٤٤-١٩٤٩) فقد حافظ على ما كان له من دعم شعبي واسع وهو ما عنى أن الحكومة المحافظة كانت تخشى من أية محاولة لانفتاح سياستها على المجتمع المدني. وظلت كل من المشاركة السياسية والسياسات الاقتصادية المعتمدة على الإمداد مستمرة حتى ١٩٧٤.

ولكن عقب ذلك، حولت الحكومات اليونانية المتعاقبة تحت قيادة اليميني كونستنتين كارامانليس (Constantine Karamanlis، من ١٩٧٤ إلى ١٩٨١) والاشتراكي أندرياس باباندريو (١٩٨١ إلى ١٩٨٩ ثم ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦) صنع السياسات اليونانية نحو حلقة مطلبية ملأت جهاز الدولة بالعناصر الحزبية مُأَمِّمَةً أهم الشركات الخاصة وممولة على الأخص طوال السنوات ١٩٨٠ دولةَ رعاية من خلال اقتراض داخلي وخارجي غير مسؤول تعويضا عن الكف عن الاعتماد على الضريبة. وعلى الرغم من انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (م ا أ) سنة ١٩٨١ فقد واصلا اليونان انتهاج السياسات المعتمدة على الإمدادات في وقت كان معظم الغرب قد تحول بعدُ نحو تبني سياسات النيوليبرالية التي تعتمد العولمة وإضفاء الصبغة النقدية على الاقتصاد.

ومرة أخرى، تحضر الاعتبارات الجغرافية السياسية بكل ثقلها حيث قبلت اليونان ضمن م ا أ خمس سنوات قبل قبول البرتغال وإسبانيا بوصفه جزءا من تأمين خصر حلف الأطلسي الجنوبي في وقت كانت استثمارات الولايات المتحدة الثابتة بصدد الجفاف. تدريجيا، وخلال السنوات ١٩٨٠ كان

<<

رأسا المال الألماني والفرنسي يهيمنان على الاقتصاد اليوناني دافعين بالبلاد نحو تبني أجندا نيوليبرالية بحيث يمكن استخدام اليونان بوصفها منصة انطلاق منها توزع الخدمات النقدية على امتداد البلقان.

> تدهور الحالة الاقتصادية ضمن منطقة اليورو

على امتداد العشريتين المواليتين، وعلى الأخص عقب دخول البلاد إلى منطقة اليورو سنة ٢٠٠١، تدهور الموقع التنافسي اليوناني بحدة. واندثرت الصناعات ذات المردودية الربحية التقليدية مثل النسيج. وسيطرت الخدمات النقدية والبنكية على الاقتصاد اليوناني ممتدة إلى باقي البلقان وبلدان الشرق الأدنى. تمت خوصصة الأصول المالية واحدا بعد الآخر وتزايدت تبعية البلاد نحو الاقتراض الخارجي والداخلي إلى الحد الذي صار معه فتح المجال لاقتناء الأصول المالية لرأس المال الأجنبي وفقدان السيادة المالية دافعا نحو التساؤل عما إذا كان اللفظ «تبعية» قادرا بالفعل على وصف المنزلة الكونية التي كانت لاقتصاد البلاد.

وعندما ضربت الأزمة المالية الكونية منطقة اليورو، عانت اليونان الكثير لأنها كانت ولا تزال الحلقة الأضعف ضمن سلسلة تركيم رأس المال النقدي الامبريالية الجديدة. لم تؤد عشرون سنة من إضفاء الصبغة النقدية النيولبرالية على الاقتصاد، متبوعة بإجراءات تقشفية حادة وبالاتفاقيات الإنقاذية، إلى حل أية واحدة من مشكلات اليونان الاقتصادية التاريخية وهي التخلف الصناعي، والضيق المؤسسي، والانخفاض الحاد في قيمة العملة، والدّيْن الضخم مقارنة بمعدلات الناتج الإجمالي المحلي، والعجز الضخم في الميزانية ومشاكل الضريبة. ما نحن في حاجة إليه هو استثمار عمومي صلب وجهد في اتجاه بناء قطاعيْ صناعة وفلاحة جديدين يقومان على الإنتاج المتخصص مثل الطاقة الشمسية والنمو الأخضر. في الآن ذاته، يمكن لسياسة خارجية مستقلة أن تستفيد من موقع البلد الجغرافي الاستراتيجي ورسالته السلمية في البلقان والشرق الأدنى المتقلقلين. فإذا ما كان هذا غير ممكن الحدوث ضمن منطقة اليورو على ما هي عليه في صيغتها الحالية، فإن ذلك يعني أن تلك المنطقة هي المشكل وليست اليونان.

توجه كل المراسلات إلى فاسيليس فوسكاس مباشرة على العنوان v.fouskas@uel.ac.uk

> التقشف المفروض من الدولة في اليونان

بقلم ماريا ماركاتوناتو (Maria Markantonatou)، جامعة أيجيان (Aegean)، اليونان

بائع متجول يقوم بجمع ملابسه أمام واجهة متجر في وسط أثينا
بيتروس غياناكوريس / صور ا ب

منذ تأسيسها، اتبعت منطقة اليورو مقترحات واقعة تحت أثر عالم الاقتصاد الليبرالي الكبير فريدريش حايك (Friedrich Hayek) وعلى الأخص منها عزل السياسة النقدية والضريبية عن السياسة الوطنية ومن ثم عن السيرورات الرقابية الديمقراطية. وقد تم تجسيد هذا البرنامج عبر ما يفترض أنها بنوك مركزية مستقلة بإطارها المؤسسي وهو ما يتطلب من اقتصاديات متخالفة أن تنخرط ضمن قوانين عُملة صارمة حتى وإن لم تخدم تلك القوانين، كما هو الحال في عصر اعتماد الذهب مستندا مرجعيا، مصالح كل البلدان بصفة متساوية. صار توجه سوق منطقة اليورو واضحا منذ بداية الأزمة الكونية، ولئن كانت البعض من القوى السياسية المندرجة ضمن مشروع الاندماج الأوروبي منذ البداية مناصرة للرعاية الاجتماعية فإن التصرف في الأزمة منذ ٢٠١٠ وعلى الأخص في ما يهم اليونان، أشّر على هزيمة الرؤية المسماة «أوروبا الاجتماعية».

منذ ٢٠١٠، تم فرض الليبرالية الاقتصادية المتشددة على اليونان، بدءً من إقصاء البلد من الأسواق الدُّوَلية. وعلى امتداد السنين الست الماضية سارعت حكومات ذات توجهات سياسية مختلفة (اشتراكية ديمقراطية، يمينية، يسارية، تقنوقراط، مؤقتة، وتحالفية) إلى فرض العشرات من القوانين والترتيبات الجديدة ضمن إطار ما سمي ب»مذكرة التفاهم»، سلسلة الاتفاقيات تلك التي أبرمت بين اليونان ومقرضيها الدوليين. وبغية تمكين اليونان من النفاذ إلى قروضٍ تستخدمها في خلاص مستحقات دينها والتزاماتها فرضت إجراءات تقشف مرفوقة بقوانين اتسمت بمالأة رجال الأعمال وبالخوصصة وبالمزيد من تقليص الصبغة الرعائية الاجتماعية التي كانت للدولة اليونانية التي كانت قد شهدت بعدُ مثل ذلك التقليص منذ أواسط السنوات ١٩٩٠.

انطلاقا من المذكرة الأولى، وصولا إلى المذكرة الحالية وهي الثالثة، صارت الصرامة الضريبية هي المذهب الجديد. صارت التهديدات والضغوطات والإرهاب النفسي المفضوح إلى هذا الحد أو ذاك التي مارسها الدائنون ملوحين بخروج ممكن لليونان من الاتحاد الأوروبي (Grexit) سائدة وذلك على الرغم من المقاومة المكثفة التي تجندت لها مئات الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات وعمليات الاحتلال المعتصم والحركات الاجتماعية الجديدة وحركة الأحزاب السياسية المناهضة لاتفاقيات التقشف.

نتج عن سياسات التقشف أن انهار الناتج الداخلي اليوناني الخام منذ ٢٠١٠ بأكثر من ٢٧ بالمائة وهو التدهور الشبيه بما حل بالناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة خلال السنوات ١٩٣٠. وتدهورت مؤشرات العيش بصفة حادة واقتطع من الأجور والمداخيل ما راوح بين ٢٠ و٥٠ بالمائة وهو ما صحبه ارتفاع للضرائب الطارئة، وتدحرجت أقسام واسعة من الساكنة نحو الفقر. في القطاع العمومي، تمت المسارعة بالتقليص من النفقات وأقيل الآلاف وجمد الانتداب وفي الآن ذاته سمحت الإجراءات الاستعجالية للحكومة بأن تخوصص ما بقي من أصول الدولة المالية. وأغلقت المؤسسات العمومية بدءً من الشركات المملوكة للعموم وصولا إلى المدارس والمستشفيات وحتى المصحات النفسية أو

>>

أدمج بعضها في بعض من دون مراعاة. وتمّ إثقال كاهل ما بقي منها ومن ثم باتت عاجزة عن الاستجابة إلى الحاجات الاجتماعية المتزايدة ما أدى إلى تدهور حاد في الخدمات العمومية بما في ذلك الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ومع تصاعد معدلات البطالة ممّا ناهز ٩ بالمائة سنة ٢٠٠٦ إلى ما ساوى ٢٧ بالمائة سنة ٢٠١٤ لم تعد الطبقات العاملة اليونانية أية آفاق لمستقبل أفضل إذ كان من الواضح أن الاقتصاد لن يتعافى في مستقبل قريب. ومع وجود أكثر من نصف الشباب اليوناني في حالة بطالة، ومع تكثف هشاشة ظروف العمل، كان على الوافدين الجدد على سوق الشغل أن يواجهوا مشاكل عويصة. صارت العائلات أقل قدرة على دعم أبنائها وشيوخها بفعل الاقتطاعات من الأجور ومن المعاشات وبما وضع تحديات جدية في وجه المنوال الأسري اليوناني وبقايا دولة الرعاية التي لم تشهد تطورا مماثلا لما كانت عليه في أوروبا الشمالية. وعلى الرغم من أن المنوال الأسري كان أحيانا يُعتبر عَرَضًا من عوارض الرأسمالية المتخلفة، وهي النظرة التي نجد لها انعكاسا في الإصلاحات «التحديثية» التي وضعتها مذكرة الاتحاد الأوروبي، فما من دليل في الوقت الراهن على أن اليونان بصدد التحول نحو أي نوع من أنواع دولة الرعاية الأوروبية. وعلى أساس اعتبارهم المنوال الأسري وبقايا دولة الرعاية في اليونان في حاجة إلى «إصلاح»، أكد الدائنون على رفع القيود والتحول نحو منوال السوق، وهو ما يعني أن الحماية الاجتماعية لن تظل متوفرة اليوم إلا لمن كان قادرا على تحمّل كلفتها.

لم يكن رفع القيود هذا نتيجة أي نوع من الحوار بين الفاعلين الاجتماعيين أو أي نوع من الوفاق الاجتماعي. وتهاطلت خلال الأزمة القرارات القومية وما فوق القومية التي اتخذت بطرق غير شفافة من خلال «الإجراءات الاستعجالية» ممثلة لأولويات كلا الدائنين والنخب المحلية ممّا ميّع الحدود بين ما يناسبها من المهام وما تتطلبه من المسؤوليات موزعة بين الفاعلين السياسيين القوميين والدوليين. أُقْصِيَ الناخبون اليونانيون من القرارات السياسية وتم الاعتماد على مؤتمرات للمجموعة الأوروبية ومجلس الشؤون الاقتصادية والنقدية وبما عوض الوظائف البرلمانية. وكان فرض «حكومة تكنوقراط» في سنة ٢٠١١، احتل فيها خبير بنكي دولي منصب رئيس الوزراء نقطة الذروة في هذه السيرورة. في الأثناء، كانت الأدوات الديمقراطية تحال إلى انعدام الفعالية مع التخلي عن الاستفتاءات أو التعامل معها وكأنها لاغية على امتداد حقبة الأزمة.

ليست فكرة كارل بولياني (Karl Polanyi) القائلة بكون الانفصال بين الاقتصاد والمجتمع متأصلا ضمنا في ليبرالية السوق أكثر تجسدا في أي مكان آخر مما هي عليه في اليونان اليوم. ويمثل هذا الانفصال شكلا من أشكال إضفاء الصبغة الليبرالية التي فرضتها الدولة عبر تدخلها. وعلى ما أوضح بولياني ما من تناقض في أن يكون نظام السوق على الدوام ناتجا عن تدخل قصدي من الدولة. يبدو هذا الأنموذج واضحا كذلك في اتفاقيات المذكرة تلك التي مثلت ربّما أعمق التدخلات السياسية نفاذا وأكثرها تفصيلا في تاريخ الاتحاد الأوروبي.

في تناول بولياني الشارح لرأسمالية القرن التاسع عشر، أوضح أن الليبراليين ينحون باللائمة على بعض المجموعات الاجتماعية على أنها المتسببة في الأزمة أو في سوء اشتغال السوق ذاتية التعديل. مثلا بمثل، في اليونان المعاصر، تنحو السردية السائدة باللائمة على المجتمع بوصفها المتسبب في وضع البلاد مدّعية أن العاملين يحصلون على مداخيل فائقة العلوّ وأن مستخدمي القطاع العمومي زائدو الكثرة وأن المنافع الاجتماعية فائقة السخاء وأن الملكية العمومية أوسع مما يجب. وعليه، تم تقديم التقشف المراقب على أنه عقاب مشروع، صُمّم لدق ناقوس إنهاء السلوك المُسْرِف المُعَمّم بُغْيَة مساعدة السّوق على استعادة عافيتها.

يمثل التصرف في الأزمة اليونانية جزءً من استراتيجية مأسسة التقشف على امتداد منطقة اليورو. أحد الأدوات المستخدمة في ذلك كانت المعاهدة الضريبية التي منحت للسلطات الأوروبية المفترض عدم تَسَيُّسُهَا القدرة على ممارسة المزيد من الرقابة على الميزانيات القومية. ولكن الأزمة كشفت كذلك ضعف الاتحاد النقدي اليوناني وعيوبه الهيكلية. ومع إعادة توجيه اقتصاديات منطقة اليورو نحو مركانتيلية جديدة، تنافسية الطابع، زادت قوى أقصى اليمين والفاشية الجديدة من نفوذها الانتخابي. وفتح التفاؤل حيال الاندماج الأوروبي الباب تدريجيا نحو إطلاق نداءات سياسية تطالب بالمزيد من السيادة القومية وسيادة الدولة، وهي المفاهيم التي كان يُعتقد، لما لا يزيد عن سنوات قليلة خلت، أن عَفَا عليها الزمن. راهنا، تبدو مقترحات معسكر «المزيد من الأوروبية»، أو «المزيد من الاندماج السياسي» مفرطةَ البلاغة، وتبدو نخب منطقة اليورو أكثر انشغالا بتعزيز الليبرالية الاقتصادية، معارضة أيّة محاولة للتخفيف من التقشف أو الصرامة الضريبية في البلدان الموضوعة على جدول أعمال التعديل الهيكلي، أو الزيادة في تمويلات التشغيل والاستثمار العمومي، أقل بكثير مما تهتم بتخفيف عبئ الديون.

زاد التقشف العقابي، والصرامة الضريبية المدسترة والنيوليبرالية، والاستعمار الأوروبي الداخلي من تدهور ظروف العمل بما خلق المزيد من الهشاشة الاجتماعية، وعمق الانخرام الاجتماعي وحالة اللااستقرار السياسي في اليونان وفي غيرها من البلدان. وما لم ترسم مخططات مقنعة طريقا نحو إنهاء التقشف فإن حالات التفاوت بين الاقتصاديات القومية وحالات اللاتساوي الطبقي سوف تتصاعد معززة الشعور الساري بين المواطنين العاديين في العديد من البلدان بأن القرارات المصيرية سوف تتخذ في مكان ما آخر، من طرف نخب دولية لا شخصية. وفي مثل مناخ الريبة الأوروبية هذا سوف تجلب المطالبات المناهضة للعولمة والحجج الداعمة لقطع الصلة مع منطقة اليورو المزيد من الجمهور. إن السؤال الأساس يتعلق بالأشكال السياسية التي سوف تتخذها هذه المطالبات والمحاججات، وبالقوى الاجتماعية التي سوف تحقق هيمنتها على أساس الاعتماد عليها. أستكون تلك التي تناضل من أجل أضفاء الصبغة الديمقراطية والقطع مع النيولبرالية هي التي ستسود؟ أم سيكون أقصى اليمين الأوروبي قادرا على الدفع نحو المزيد من الانعطاف نحو القومية؟ إلى حد الآن، لا يبدو إلا ما يشير إليه رقاص ساعة بولياني المتأرجح، مراوحا في «حركة مزدوجة» تخرج منها قوى السوق وممثلوها السياسيون منتصرين، مخلّفين وراءهم ديمقراطية مجروحة فيما تتراءى آفاق سيناريوهات مستقبلية داكنة.

توجه كل المراسلات إلى ماريا ماركانتوناتو مباشرة على العنوان
mmarkant@soc.aegean.gr

سيريزا:
من التمرّد إلى البراغماتية

بقلم جون ميليوس (John Milios)، جامعة أثينا التقنية القومية، اليونان

حشد لسيريزا في أثينا

تكونت سيريزا (SYRIZA) سنة ٢٠٠٤، بوصفها تحالفا بين خاسرين قابلين بالهزيمة الانتخابية جامعا ما يزيد عن العشرة من التيارات والمجموعات اليسارية. كان تكوينها منبثقا عن سيرورة كانت انطلقت سنة ٢٠٠٠، حين كانت أغلب القوى السياسية التي كونت سيريزا لاحقا تترافق في حركة العولمة البديلة اليونانية والأوروبية. سنة ٢٠٠١، شارك الآلاف من اليساريين اليونانيين في الاحتجاجات على قمة الثمانية في جنوا (إيطاليا)، التي كانت ربما أكبر تظاهرة أوروبية مناهضة للعولمة على الإطلاق. وكان العديد ممن شاركوا منتمين إلى تنظيمات سياسية كونت لاحقا سيريزا ذلك التحالف الذي انبثق بوصفه تأكيدا لوجود قطب يساري على المسرح السياسي وفي البرلمان اليونانيين.

تاريخيا، تشكلت سيريزا من أربع تقاليد رئيسة هي التقليد الشيوعي (الذي اتسم بالتوتر بين المجموعات السابقة التي انقسمت بين مُناصِرة للسوفيات ومُناصِرة للشيوعية الأوروبية) وتقليد يساري من خارج

>>

البرلمان (اتسم بتوتراته هو الخاصة وعلى الخصوص بين الترتسكيين والماويين والتقليد الفرعي الشيوعي الأوروبي الراديكالي)، وحركة العولمة البديلة لبدايات السنوات ٢٠٠٠، والتقليد الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي اليوناني، وعلى الأخص في أعقاب انتخابات ٢٠١٢ الحاسمة حينما تفكك الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليوناني (الباسوك PASOK). من ٤,٦ بالمائة من أصوات الناخبين خلال انتخابات ٢٠٠٩ الوطنية قفزت سيريزا إلى ما يناهز ٢٧ بالمائة منها في انتخابات ٢٠١٢. في الأثناء، انهار الباسوك منحدرا ممّا يناهز ٤٤ بالمائة من أصوات الناخبين سنة ٢٠٠٩ إلى ١٣,٨ بالمائة منها سنة ٢٠١٢. وكان الباسوك، منذ انتهاء حكم العسكر سنة ١٩٧٤، يتداول على السلطة مع يمين «الديمقراطية الجديدة»، ولكنه في جانفي ٢٠١٥ نزل إلى ٤,٦ بالمائة من أصوات الناخبين فيما صارت سيريزا الحزب الحاكم بما تجاوز ٣٦ بالمائة من أصوات الناخبين.

واصلت سيريزا التطور، فانطلاقا من سنة ٢٠١٢، حينما صارت الحزب المعارض الأكبر في البلاد، تبنت تدريجيا موقفا إصلاحيا، منتقلة نحو البراغماتية ومميزة بين سيريزا القديمة ذات ٤ في المائة من أصوات الناخبين وسيريزا الجديدة ذات ٢٧ بالمائة منها. وفي تلك الأثناء انضم إليها كذلك العديد من أعضاء الباسوك القدامى. سنة ٢٠١٤، وخلال انتخابات البرلمان الأوروبي تفوقت سيريزا بما نسبته ٢٦,٥ بالمائة من أصوات الناخبين وبدا أنها مهيأة لأن تكوّن حكومة بوصفها الشريك المتزعم في الانتخابات القومية اللاحقة. ومن خلال دعوتهم أعضاء الحزب لمراعاة «النجاعة» و«الحفاظ على انتصارنا الانتخابي»، بدأ العديد من قادة سيريزا في مغازلة سياسيي يسار الوسط وتشكيلاته السياسية الصغيرة.

أخذ الخطاب السياسي الرسمي الذي اعتمده الحزب في وسائط الإعلام وشعاراته وأهدافه السابقة في التغير، وانتهى تدريجيا إلى تغيير شعاره «من أجل حكومة لليسار» بأن عمد من تلقاء ذاته إلى وصفها على أنها «حكومة إنقاذ وطني». وتمت الاستعاضة عن «إعادة توزيع السلطة والثروة والمداخيل لفائدة العمال» بشعار مفاده «إعادة بناء البلد إنتاجيا»، ووضعت على الرفّ المواقفُ البرامجية بما في ذلك الرقابة الديمقراطية على المجتمع وعلى الاقتصاد من قبل الشعب، وتطوير التدابير ذاتية التسيير والتعاونية المنتجة والاقتصاد الاجتماعي غير الموجه إلى السوق.

وعد برنامج سيريزا ما قبل الانتخابي بإنهاء السياسات التقشفية وبالاتفاق مع دائني البلاد من أجل تمويل القطاع العمومي. وبعد بضعة من الأسابيع على صعود سيريزا إلى السلطة انتهت تلك الوعود إلى مفاوضات من أجل مذكرة ملطّفة واتفاق مبدئي أمضاه وزير المالية ي. فاروفاكيس (Y. Varoufakis) في فيفري من سنة ٢٠١٥. لم يكن فاروفاكيس أبدا من أعضاء سيريزا ولا من أنصار أي تيار يساري، وسرعان ما تباين علنا عن مواقف سيريزا البرامجية بعد تعيينه وزيرا. صوّر الأزمة على أنها توقع بالضحايا في صفوف كل الطبقات الاجتماعية بالتساوي، داعيا إلى منوال اقتصادي موجه نحو التصدير ورافضا الزيادة في الأجور لكونها تُعْدمُ التنافس. وعليه، لم تكن إعلاناته المتكررة على رؤوس الملأ بأن ٧٠ بالمائة من الإجراءات التي تنص عليها المذكرة ستطبق وليدة الصدفة.

على أن سيريزا لم تصل إلى السلطة بالوعد بأن تدعم ٧٠ بالمائة من إجراءات المذكرة، ولو كانت فعلت ذلك لما كانت على الأرجح ضمن الخارطة البرلمانية اليونانية اليوم، ناهيك عن الاضطلاع فيها بدور مفتاحي. أعادت النظرة التي تعكسها مواقف فاروفاكيس تعريف مهمة سيريزا بحيث تتجه عمليا نحو محاولة إعادة هندسة التحالف الاجتماعي الذي دعم حتى حينه التجربة التاريخية لحكومة يسارية في اليونان.

واضح في اتفاق فيفري ٢٠١٥ أن الحكومة اليونانية كانت تتفاوض ضمن الإطار الذي سطره التقشف الأوروبي النيوليبرالي، مع محاولة خجولة للتوفق في ترقيع توفيقي. اشتمل هذا الترقيع التوفيقي على برنامج معتدل «لإنهاء الأزمة الإنسانية» (من خلال توفير مساعدات الوقود ووصولات الغذاء لشديدي الفقر، إلخ) من جهة، ومن جهة أخرى على الرفض المباشر للتخفيض الفعلي في الأجور والمعاشات فيما تم الحفاظ على التوجيهات القائمة في ما يخص التسريح الجماعي للعمال وعلى الضوارب المخفضة للأداء على القيمة المضافة الموظفة على السلع الاستهلاكية الأساسية. تخلت الحكومة عن برنامجها ما قبل الانتخابي وبدلا عن ذلك سعت إلى الوصول إلى اتفاق لا يزيد على الحفاظ على الإطار الاقتصادي النيوليبرالي والمؤسسي اليوناني على ما هو عليه، آملة في تجنب إجراءات تقشف أخرى تمس من ذوي المداخيل المنخفضة والمتوسطة.

ولكن الدائنين لم يقبلوا أبدا بهذه المقترحات وقدموا بدلا عنها مخططا للمالية اليونانية القادمة تمر عبر سياسات أكثر عمقا في نيوليبراليتها بما يشمل اقتطاعات جديدة في الأجور والمعاشات (مخطط اليونكر Juncker Plan). على امتداد خمسة أشهر من المفاوضات، لم تتلق الحكومة ولو واحدة الدفعات التي وعدها بها دائنوها، على الرغم من كونها واصلت خلاص مستحقات ديونها إلى البنك المركزي الأوروبي (ب م أ) وصندوق النقد الدولي (ص ن د) إلى حد النفاد النهائي لكل الأرصدة المالية العمومية والاضطرار إلى تأخير دفع المستحقات إلى ص ن د أواخر شهر جوان ٢٠١٥ حين افتقرت الحكومة فعليا لكل سيولة مالية. في ذلك الأسبوع نادى رئيس الوزراء تسيبراس باستفتاء على «مخطط اليونكر». تحسبا للتصويت كان على اليونان أن يحد من السحب من البنوك اليونانية («عطل البنوك» و«الرقابة على رؤوس الأموال») باعتبار رفض ب م أ توفير البنوك المزيد من السيولة فيما كان المودعون القلقون يسحبون مدخراتهم.

أبرزت حملة الاستفتاء الانقسامات الطبقية والاجتماعية التي تم التغاضي عنها مدة عقود. وصارع يونانان بعضهما البعض حيث طالب الفقراءُ، والأجراء والعاطلون والعديد من المقاولين بالتصويت بلا في حين حرّضت الطبقات العليا على التصويت بنعم. ومع غلق البنوك، حذّرت الدعاية الإعلامية من أن التصويت بلا سيقود إلى الكارثة فيما ضغط أصحاب الأعمال على العمال في اتجاه التصويت بنعم، ولكن ذلك لم يمنع ثلثي اليونانيين من التصويت بلا (٦١,٣ بالمائة). ولكن، في البرلمان، حولت الحكومة التصويت بلا إلى تصويت بنعم، متحالفة مع المعارضة المحافظة. خلال شهر جويلية من سنة ٢٠١٥، أمضت سيريزا مذكرة جديدة كانت في الحقيقة نسخة أخرى من مخطط اليونكر وصورت على أنها كانت نتيجة للابتزاز، وهزيمة لليونان في نزاعها مع دائنيها ومع النخبة الأوروبية الدوغمائية.

كان لهذا التأويل صدى داخل سيريزا التي رأت في المذكرة هي أيضا خطأ اقتصاديا لن يؤدي إلى دفع النمو، أو هجوما على اليونان تقترفه «المصالح الخارجية». وعليه يقدم التسليم الذي انتهت إليه سيريزا على ما ورد على لسان بعض أعضاء الحزب كما لوكان «انهزاما بطوليا في معركة غير متكافئة»، يمكن قلب موازينها في المستقبل من خلال إجراءات حكومية معادلة من قبل الجهود في مكافحة الفساد وتحديث بُنى الدولة. ولكن التقشف لا يقتصر على كونه «سياسة خاطئة» بل هو استراتيجية طبقية تدافع عن مصالح رأس المال على حساب مصالح العمال، والعاطلين وذوي المعاشات وذوي الهشاشة الاقتصادية. إنه لا يمنح إلا القليل من الحقوق للعمال، وحمايةً اجتماعية واهنة وأجورا متدنية متأرجحة وقوة تفاوضية غير وازنة.

في ما يتجاوز حدودا ما، يمكن أن ينجرّ عن إخضاع كل مكونات الحياة الاجتماعية إلى الأسواق غير المقيدة مخاطر سياسية للنظام النيولبرالي القائم إذ يُحتمل أن يعزز الانفجارات غير المراقبة للاحتجاج الاجتماعي. وقد كان ذلك الاحتجاج سلاحا قويا عندما كانت الطبقة العاملة اليونانية وسيريزا مقبلين على إيقاف التقشف. ولكن ذلك السلاح ظل مرتهنا بما إذا كانت سيريزا ستُقدم على التمسك ببرنامجها وتحافظ على أولوياتها واضعة الشعب في موقع أبجل من موقع الأرباح.

ولكن تمّ التخلي عن هذه الاستراتيجية منذ انتخابات البرلمان الأوروبي المظفرة لسنة ٢٠١٤ حين انعطفت سيريزا نحو طريق إصلاحية نيوليبرالية مقدمة إياها على

<<

الكسيس تسيبراس، الذي كان في مرحلة ما محبوب أوروبا عند اليسار المضاد للتقشف

أنّها من متطلبات «النمو والاستقرار». لا يجد هذا التحول جذوره في التحديات المستجدة لدى تحول سيريزا إلى حزب حاكم فحسب، بل وأيضا في تقاليد اليسار اليوناني ما بعد الستاليني السياسية. كانت إصلاحيته الوطنية مطبوعة بالنزوع نحو الصبغة الحكومية، المتمثلة في الاعتقاد في أن تشكيل حكومة يسارية شرط مناسب وكاف للتغيير السياسي، وبالاقتصادوية، أي النظر إلى التقدم الاجتماعي على أنه نتيجة لنماء القوى المنتجة، الذي يعتقد أنه يؤدي حتما إلى تغيير علاقات الإنتاج.

بإمضائها المذكرة الجديدة، وافقت سيريزا على تخليص الإطار المؤسسي وسوق العمل اليونانيين من «تحجرهما»، الذي يعكس في الحقيقة انتصارات العمال السابقة. لا تزال سيريزا مهيمنة على المسرح السياسي اليوناني ولكنها اليوم حزب يُفهم على أنه حزب اشتراكي ديمقراطي من ضمن الاتجاه السائد أكثر مما يفهم على أنّه حركة يسارية راديكالية.

توجه كل المراسلات إلى جون ميليوس مباشرة على العنوان john.milios@gmail.com

الرابحون والخاسرون في الأزمة المالية اليونانية

بقلم سيبروس سكالاروبولوس (Spyros Sakellaropoulos)، جامعة البانتيون، اليونان

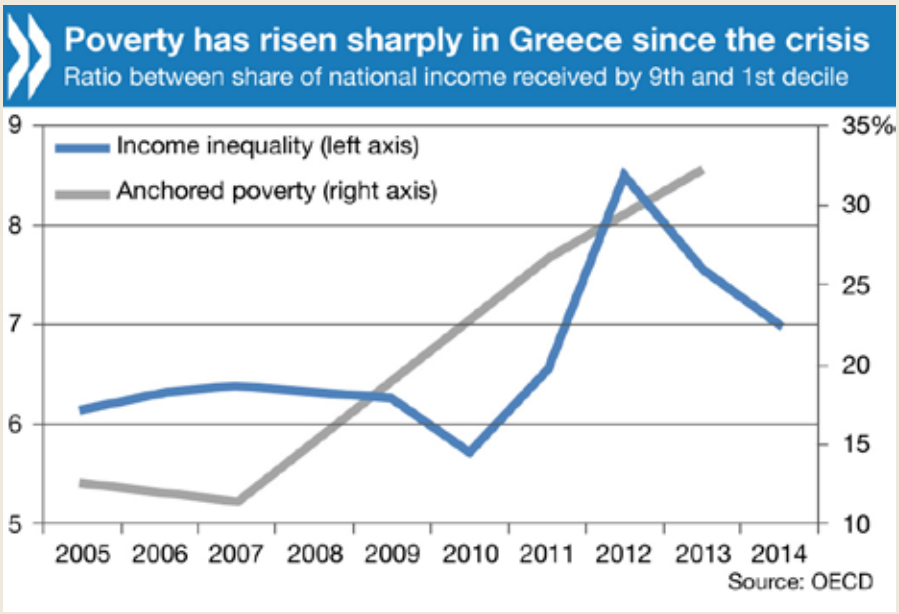

رسم بياني يوضح ارتفاع الفقر وعدم المساواة في الدخل منذ بداية الأزمة في اليونان

في بداية سنة ٢٠١٠، خلص رئيس وزراء اليونان حينها جورج باباندريو (George Papandreou) إلى أن المالية العمومية اليونانية كانت في حال من السوء بحيث لم يعد ممكنا للبلاد الاقتراض من الأسواق الدولية، وأنها تبعا لذلك صارت عاجزة عن خدمة دينها العام.

على عكس ما يروج، ليست مشاكل اليونان ناتجة عن الرواتب العالية للعمال اليونانيين، ولا هي ناتجة عن إسراف الدولة فحسب، حيث لا تمثل الأجور اليونانية إلا ما يناهز ٨٣ بالمائة من المعدلات السارية في الخمسة عشر بلدا المنضمة للاتحاد الأوروبي (عدد الدول في الاتحاد قبل توسيعه سنة ٢٠٠٤)، فيما تمثل النسبة المائوية للإنفاق العمومي على الفرد الواحد من الناتج الداخلي الخام مقدارا قريبا من المعدل السائد في مجموع دوله. الحقيقة أن الأزمة المالية اليونانية تعود إلى استراتيجية الطبقة الحاكمة في اليونان والطريقة التي بها اندمجت في التقسيم العالمي للعمل وعلى الأخص مع ارتقاء اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (م ا أ) سنة ١٩٨١ ومن ثم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي سنة ٢٠٠٢. إن العجز الذي أبدته الرأسمالية اليونانية على التنافس على قاعدة العملة الموحدة هو الذي قاد إلى تدهور في الناتج الداخلي الخام بما أدى إلى تزايد نسبة الدين إلى مقدار الناتج الداخلي الخام.

وعلى أية حال، في بداية سنة ٢٠١٠، وعلى أمل التمكن من سداد مستحقات البنوك الفرنسية والألمانية التي كانت تمسك بغالب السندات اليونانية، وبغية تفادي الإفلاس الذي من شأنه أن ينقل المشكل اليوناني إلى قلب الاقتصاد الأوروبي، تقرر أن تحصل اليونان على قرض من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي. ولكن قبل التمكن من استلاف الأموال كان على اليونان أولا أن تتبنى الإجراءات التقشفية. في ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٦ وضعت ثلاث مذكرات للتعاون الاقتصادي، وبرنامج قصير المدى وثماني حزم من الإجراءات الخاصة اشتملت من بين ما اشتملت عليه على اقتطاعات من أجور مستخدمي القطاع العمومي، واقتطاعات من معاشات المسنين، وتقليصا في مستوى الأجر الأدنى (من ٧٥١ يورو إلى ٥٨٦ لأغلب العمال اليونانيين، وإلى حد ٤٩٠ يورو لمن كانوا أقل من ٢٥ سنة)، وزيادة في الأداء على القيمة المضافة من ١٩ إلى ٢٤ بالمائة، وتوسعا في الضريبة على العقارات، وأشكالا جديدة من التشغيل المرن، وتقليصا كبيرا في التشغيل في القطاع العمومي، وزيادة في الضريبة التنازلية، وغير ذلك كثير.

ما مدى فعالية هذه السياسات؟ بداية، تصاعد الدين العمومي، السبب الذي يعزى إليه تبنّي هذه الإجراءات، في المستويين المطلق والنسبي. فمن ٣٠٠ بليون يورو في نهاية سنة ٢٠٠٩ مر الدين العمومي اليوناني إلى ٣١٤,٤ بليون مع نهاية ٢٠١٥ وذلك في الحقيقة بسبب الانكماش الذي حل بالاقتصاد اليوناني في تلك الفترة. وقفزت نسبة الدين القومي من الناتج الداخلي الخام من ١٢٦,٧ بالمائة إلى ١٧٩ بالمائة. وفي الأثناء، تزايدت البطالة مما نسبته ٩ بالمائة سنة ٢٠٠٩ إلى ما نسبته ٢٣,٥ بالمائة في ماي ٢٠١٦، فيما انحدر الناتج الداخلي الخام من ٢٣٧,٤ بليون يورو سنة ٢٠٠٩ إلى ١٧٩ بليون يورو سنة ٢٠١٥.

تكشف هذه الإحصائيات فشل كل الإجراءات المتخذة، ولكن نظرة أقرب تكشف أن هذه السياسات أوجدت رابحين وخاسرين. في معسكر الخاسرين نجد الأجراء والمنتجين الزراعيين الصغار والمتوسطين. ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن ما لا يزيد عن ١٥ بالمائة من العاطلين اليونانيين اليوم يتلقون إعانات

<<

في حين كان بإمكان ٤٠ بالمائة منهم أن يتلقوا إعانات قبل الأزمة. وتزايدت نسبة غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساس من ١١ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة، واليوم يعيش أكثر من مليون يوناني في أحياء لا يشتغل من ساكنتها أحد، أو ليس فيها ممن يشتغلون من يتجاوز الثلاثة أشهر عملا في السنة. ويتلقى ٥٠ بالمائة من ذوي المعاشات أقل من ٥٠٠ يورو للفرد الواحد شهريا، ومن ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ تزايد المعدل القومي للفقر من ٢٧,٦ إلى ٣٥,٧ بالمائة من مجموع الساكنة.

وحتى من حافظ على عمله خسر من دخله مقدارا، وانحدر القسم المخصص للتأجير من الناتج الداخلي الخام من ٦٤ بالمائة إلى ٥٤ بالمائة، وفوق كل ذلك خسر الأُجَراء ثلث مقدرتهم الشرائية. وتناقص معدل المقدرة الشرائية من ٨٤ بالمائة من معدل بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر إلى ٦٥ بالمائة. وفي ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٥، هاجر ٤٢٧,٠٠٠ يوناني غالبيتهم من ذوي التعليم الجامعي. ومن بين ٨٤٩,٢٨٩ نشطين في اليونان سنة ٢٠٠٨ لم يزل نشطا سنة ٢٠١٤ إلا ٦٩٢,٢٨٦. كما زاد التفاوت حيث مرّ معدل النسبة بين ٢٠ بالمائة الأكثر غنى من الساكنة و٢٠ بالمائة الأكثر فقرا من ١ من كل ٥,٦ إلى ١ من كل ٦,٦. كما أن تدهور الظروف المعيشية ينعكس في دلائل نجدها ضمن المعطيات الديمغرافية اليونانية حيث تناقص الإنفاق على الصحة بما قدره ٢٥ بالمائة، وفي ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤ السنة الأقرب التي تتوفر عنها إحصائيات، كانت ثمة ولادات أقل من الوفيات فيما تزايدت نسبة وفيات الأطفال بما قدره ٥١ بالمائة.

ولكن من هم الرابحون؟ من بين أكبر الرابحين نجد البنوك الأجنبية التي وجدت نفسها عند بداية الأزمة ماسكة بمقدار كبير من الدّيْن اليوناني. في جوان ٢٠١٠، كان مجمل الدّين العمومي والخاص للبنوك الأجنبية عند مستوى ٢٥٢,١ بليون دولار أمريكي بما يشمل ٧٥,١ بالمائة لفائدة بنوك فرنسية (٨٣١,١ بليون) وألمانية (٦٥,٤ بليون) وأمريكية (٣٦,٢ بليون). ومع حلول شهر ديسمبر ٢٠١٠ كان قد تم اقتطاع نحو ٤٢ بالمائة من مجموع المقدار المدين به نزولا إلى ١٤٥,٧ بليون دولار أمريكي (٥٦,٧ بليون للبنوك الفرنسية، ٣٤ بليون للبنوك الألمانية و٧,٣ بليون للبنوك الأمريكية). في ظل المذكرة الأولى، ربحت البنوك من الوقت ما مكنها من بيع جزء معتبر من الدين اليوناني، وهو الأنموذج الذي صار أكثر وضوحا في ديسمبر ٢٠٠١ حين قلصت البنوك الأجنبية من مخاطرتها بالدين اليوناني إلى ٣٥ بليون. ومع انتظام انتخابات ٢٠١٢، كانت البنوك الأجنبية قد تخلصت من كل الدين اليوناني تقريبا.

بالنسبة إلى الرابحين من الداخل اليوناني يمكن أن نشير إلى أن أكثر شركات البلد ربحا حصّلت سنة ٢٠١٠ أرباحا بما قدره ٢,٢ بليون يورو، ومع حلول سنة ٢٠١٤ كانت مرابيحها قد قفزت إلى ١٠,٢ بليون يورو. كما تمكنت الثلاثمائة (٣٠٠) شركة الأعلى مبيعا (بما في ذلك القطاع المالي)، في ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤ من الترفيع في رقم معاملاتها من ٣٥,٦ بالمائة إلى ٥٩,٨ بالمائة وأصولها من ٤٢,٢ بالمائة إلى ٤٤,٠ بالمائة.

وأخيرا وليس آخرا في سنة ٢٠٠١ كان ٤٤٥ يونانيا يحوز كل واحد منهم ثروة تفوق ٣٠ مليون يورو وبما يقدر مجموعه ب٥٠ بليون يورو، وهو ما يمثل ٢٤ بالمائة من الناتج الداخلي الخام، ومع حلول سنة ٢٠١٤، كانت المجموعة المحظوظة قد تنامت بشكل ملحوظ إذ صارت تعد ٥٦٥ يونانيا يحوزون ما مجموعه ٧٠ بليون يورو أو ٣٩,٥ بالمائة من الناتج الداخلي الخام لتلك السنة. وفي سنة ٢٠١٤ كانت تلك المجموعة النخبوية تضم ١١ بليونيرا يونانيا لهم مجموع أصول يقدر بثمانية عشر (١٨) بليون يورو بعد أن كانوا ٩ يحوزون ١٦ بليون يورو.

تنعكس هذه التطورات على أنموذج التنضيد الاجتماعي في البلاد. فحسب تحقيق صدر مؤخرا تحوز البرجوازية اليونانية اليوم على ٢,٨ بالمائة من الناتج الداخلي الخام (نزولا من ٣,٢ بالمائة سنة ٢٠٠٩)، وتحوز الشريحة الأغنى على ٠,٦ بالمائة (نزولا من ٠,٧ بالمائة)، والبرجوازية الوسيطة التقليدية على ٧,٠ بالمائة (نزولا من ٧,٣ بالمائة)، والبرجوازية الوسيطة الجديدة على ٢١,٩ بالمائة (نزولا من ٢٩,٥ بالمائة)، والشريحة الريفية الوسطى نحو ١,٢ بالمائة (نزولا من ١,٩ بالمائة)، وتحوز الشريحة الريفية الفقيرة على ٧,٣ بالمائة (نزولا من ٧,٤ بالمائة)، فيما تحوز الطبقة العاملة على ٥٩,٢ بالمائة (صعودا من ٤٩,١ بالمائة).

ومهما كانت أسباب هذه السياسات، فإن النتائج تحمل أثرا اجتماعيا واضحا. ترعى البنوك الأجنبية الكبرى مصالحها تحت حماية المؤسسات المالية الدولية ومؤسساتها القومية. وعلى الرغم من الخسائر المرتبطة بالتصفية الاقتصادية لبعض القطاعات تمكنت نخبة البلاد الاقتصادية من توسيع ثروتها وزادت من أرباحها بفضل الاستغلال المكثف للطبقة العاملة المحلية وتقلص قطاع الأعمال المتوسطة والصغرى.

توجه كل المراسلات إلى سيبروس سكالاروبولوس على العنوان sakellaropouloss@gmail.com

عمليات الإنقاذ اليونانية بوصفها جريمة تحالف

بقلم ستراتوس جورغولاس (Stratos Georgoulas)، جامعة أيجيان، اليونان

من الذي يستفيد من عمليات الإنقاذ؟

مؤخرا، سعت الجماعة الأكاديمية الدولية إلى تعريف «جريمة تحالف الدولة-الشركات» على أنها أفعال غير قانونية أو ذات أضرار اجتماعية تنتج عن التداخل بين مؤسسات الحوكمة السياسية وقطاع الإنتاج والتوزيع الاقتصاديين. من منظور سياسي وبحثي، يناسب التعبير ما يسمى على العموم «فسادا» ولكن بينهما فارقين مهمين. أولا، تسعى الجهود الرامية إلى تجريم هذه الأفعال إلى حماية حقوق الإنسان والتوقي من الأضرار الاجتماعية ذلك أن هذه الأفعال تسبب في ما هو أبعد من مجرد الوفاة والضرر الجسماني أو غيره، وخسران الملكية أو المال بأكثر مما هو معترف به عادة في الأعمال الإجرامية من قبيل القتل، ومحاولة القتل والسرقة، إلخ... ثانيا، تمتد جذور هذا الإجرام قريبا من الفعل السياسي والاجتماعي المعتاد ذلك أن التبعية المتبادلة بين الدولة ورأس المال، من خلال تحويل المال العام إلى تعاملات خاصة وكذا من خلال توفير تسهيلات والدفع بسياسات مخصوصة، وتمتد إلى قلب مجتمعنا الرأسمالي.

بل إن جرائم الدولة-الشركات كثيرا ما ترتبط ببعد أكثر امتدادا. وعليه، تضيف «جرائم العولمة» بعدا مهما عندما تتسبب مؤسسات ما فوق الدولة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أضرار حقيقية لساكنات بأكملها. للسياسات والبرامج الاقتصادية الماضية من فوق إلى تحت والمتوافقة مع مصالح البلدان القوية والشركات متعددة القوميات آثار مدمرة في حياة الناس وعلى الأخص في «البلدان النامية»، حيث تقود برامج من قبيل «خلاص الدين» إلى اللااستقرار السياسي ومن ثم إلى أنظمة حوكمة أبوية أو زبونية ومن ثم هي تفرّخ الجريمة المنظمة والفساد والاستبداد وقمع الدولة واستخدام التعذيب بل حتى إمكانية تنظيم حملات الإبادة. عشنا في اليونان في ظل مذكرة السياسات التي تحددها الاتفاقيات بين الحكومة ومؤسسات ما فوق الدولة، والمقرضين الدوليين، وشهدنا خروقا لحقوق الإنسان وأضرارا اجتماعية واسعة الانتشار. لقد مست الإجراءات التي وُضِعت للإنقاذ بآثارها المباشرة ظروف العيش، خارقة حقوق الإنسان التي على اليونان احترامها وحمايتها والدفع بها تطبيقا للقوانين المحلية والإقليمية والدولية.

كان من آثار التعديلات الصارمة التي فرضت على الاقتصاد والمجتمع اليونانيين تدهور حاد في معايير العيش في تناقض مع العدالة والانسجام الاجتماعيين والديمقراطية وحقوق الإنسان. ما حقوق الإنسان التي تم خرقها؟ لننظر في بعض الأمثلة:

الحق في العمل. بشكل حاد، نسفت إصلاحات سوق الشغل التي فرضتها المذكرة الحقّ في العمل في اليونان متسببة في انهيار مؤسساتي. تسبب تحطيم اتفاقياتٍ تاريخية ناتجة عن مفاوضات جماعية والتحكيمِ العمالي في إعادة إثارة الاتفاقات التشغيلية الفردية بوصفها المحدد الرئيسي لشروط التشغيل. وجلبت الاقتطاعات المتتالية من الأجور وفرض الضرائب على الرواتب التسريح الجماعي، وجرفت معاييرَ العمل وزادت من انعدام مأمونيته وخلقت هشاشة واسعة الانتشار دافعة بالنساء وشباب العمال نحو الأعمال عالية المرونة وقليلة الأجر. وقد تم تخفيض الأجر الأدنى إلى مستوى أقل من عتبة الفقر اليونانية.

الحق في الصحة. قلص برنامج التعديل الاقتصادي لسنة ٢٠١٠ الإنفاق على الصحة العمومية بنحو ٦ بالمائة من الناتج الداخلي الخام، واستوجب برنامج ٢٠١٢ التقليص من كلفة تسيير المستشفيات بما قدره ٨ بالمائة. وشهدت المستشفيات والصيدليات اقتطاعات واسعة فيما كانت تسعى إلى التقليص من حجم الإنفاق الدوائي من ٤,٣٧ بليون يورو سنة ٢٠١٠ إلى ٢ بليون يورو سنة ٢٠١٤.

>>

الحق في التعليم. قلصت إجراءات خاصة في المذكرة من انتداب الأساتذة وفرضت نقلهم من خلال برامج حراك العمل، وقلصت من أجورهم ودمجت مدارس وأغلقت بعضها الآخر وزادت من عدد الطلاب في الفصل الواحد وزادت من عدد ساعات التدريس الأسبوعية. وظلت مواقعُ تدريسٍ من دون تعيين، وأغلقت ١٠٥٣ مدرسة وأدمجت ١٩٣٣ أخرى في ما بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. وتركت الاقتطاعات من الميزانية العديد من المدارس من دون تدفئة.

الحق في الضمان الاجتماعي. ما فرضته المذكرة اقتطاعاتٌ في الإنفاق قلص من المنافع الاجتماعية بما في ذلك المعاشات، والمساعدات للعاطلين، والإعانات العائلية. منذ ٢٠١٠ تم التقليص في المعاشات بما قارب ٤٠ بالمائة بما جعلها تنحدر إلى ما تحت خط الفقر لما يقارب ٤٥ بالمائة من مستحقيها.

الحق في السكن. ألغت اليونان السكن الاجتماعي سنة ٢٠١٢ في خطوة أولى قبل توفير تعويض كرائي لعدد ١٢٠,٠٠٠ عائلة ومنافع سكنية لفائدة كبار السن. وتسمح القوانين والترتيبات الجديدة بالإخلاء السريع للمحلات من دون المرور بالإجراءات القضائية، وفي سنة ٢٠١٤ كان ٥٠٠,٠٠٠ يونانيا إما من دون سكن أو يقطنون منازل غير آمنة وغير لائقة.

الحق في تقرير المصير. تخرق عمليات الخوصصة المُفرّطة بالبيع في ملكية الدولة وعلى الأخص من خلال التدابير «مستعجلة الحقوق» والمقتضيات الدستورية التي تضمن مبدأ السيادة الشعبية، والملكية وحماية البيئة.

الحق في العدالة. تستوجب الإجراءات التي فرضها الدائنون من اليونان أن يدخل إصلاحات على نظامه القضائي بما يشمل تزايدا كبيرا في الرسوم. ماليًّا، صار اللجوء إلى المحاكم عسيرا على المواطنين، وعلى الأخص عندما عايشوا الاقتطاعات الحادة في أجورهم ومعاشاتهم.

الحق في حرية التعبير. منذ ٢٠١٠، تتسبب الإجراءات التشريعية والإدارية في التقليص من حرية التعبير والاجتماع، ذلك أن الحق في التعبير صار عرضة للتحدي بصفة ممنهجة وفعلية وتم خرق الحق في الاجتماع. لقد منعت السلطات الاحتجاج المشروع على السياسات المحكومة بالمذكرة كما حرّمت التجمعات العمومية وقمعت المظاهرات السلمية وعمدت إلى الإيقافات الاحتياطية وحققت مع قُصّر ومارست التعذيب على المحتجين المناهضين للفاشية، وكثيرا ما كان ذلك بالتعاون مع حراس من حزب «الفجر الذهبي» المناصر للفاشية.

يعيش اليوم ٢٣,١ بالمائة من ساكنة اليونان تحت خط الفقر، وقد تضاعف معدل الفقر النسبي في ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ فيما تفقّر ثلثا اليونانيين نتيجة لسياسات التقشف. وتزايد الحرمان المادي الحاد مما نسبته ١١ بالمائة من الساكنة سنة ٢٠٠٩ إلى ٢١,٥ سنة ٢٠١٤، وسنة ٢٠١٣ كان ٣٤ بالمائة من الأطفال معرضين إلى مخاطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي. وقد زادت الإجراءات من حدة اللامساواة إذ خسر ١٠ في المائة الأفقر من الساكنة قدرا مهولا من مداخيلهم يساوي ٥٦,٥ بالمائة.

وفي نفس الوقت الذي شهد فيه المجتمع اليوناني انتهاكات لحقوق الإنسان وأضرارا اجتماعية واسعة المدى انتهجت الوكالات التشريعية «سياسة امتيازات» يسرت الفساد بدرجات تجاوزت ما كان عليه. كانت هذه المبادرة التشريعية متعددة الأوجه وقد قادت إلى أنظمة إفلات من العقاب بما في ذلك ما كان على شاكلة استبعاد وقائي للملاحقات تجاه أشخاص معينين ومجموعات محددة، وعلى الأخص في علاقة بالعقود والامتيازات العمومية مثل التي أبرمت مع شركة سيمنس، وبرامج التسلح والخوصصة أو على شاكلة تدخلات تشريعية قمعية في محاكمات جارية تتجه نحو الحد من ملاحقات جارية أو وقفها أو إنهائها. ولسخرية الأقدار وفيما يطالب الدائنون اليونان بالقضاء على التهرب الضريبي يسعون إلى إلغاء إجراء توظيف ضريبة قدرها ٢٦ بالمائة على التعاملات العابرة للحدود.

تتجاوز جرائم الدولة-الشركات الجرائم الفردية أو الأفعال المنحرفة بحيث كفت عن أن تكون استثناء بل صارت القاعدة، والمظهر الأساس في مجال يسود فيه الافتقار إلى المعايير حيث تهلهلت التمثلات الجماعية والوعي الجماعي القائم. إن هذا التداخل بين الدولة والشركات يمثل راهنا «روح العصر» في زمننا الحديث هذا.

نحن نقف في مواجهة تحدٍّ ملح: ما الفعل الذي يمكن أن يقوم لمحاربة جريمة الدولة-الشركات الخارجة عن كل رقابة في وقت، به شبه كبير بالحقبة الفاشية لبدايات القرن العشرين، يتم فيه تشويه الرقابة الاجتماعية القديمة والمؤسسات الحديثة والخطاب العلمي من قبل البنى السائدة في مجالات الحوكمة والإنتاج والمجتمع المدني؟

من المهم بالنسبة إلينا أن نواصل الحلم بعالم أفضل مما نحن فيه الآن، وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أن هذا التداخل المتعايش بين الدولة وعالم الأعمال موجود منذ مدة طويلة فإنه لم يحظ بالقبول أبدا. هذه سيرورة متحركة وعلينا بوصفنا علماء ومواطنين أن نستمر في عرضها وفي مناقشتها.

توجه كل المراسلات إلى ستراتوس جورغولاس مباشرة على العنوان
s.georgoulas@soc.aegean.gr

النضال الأرجنتيني من أجل الحق في الإجهاض في عصر الميزوبروستول

بقلم جوليا ماك رينولدز بيريز (Julia McReynolds-Pérez)، جامعة ويسكنسن-لا كروس، الولايات المتحدة الأمريكية

يضربُ زلزالٌ المجادلاتِ حول الإجهاض في أمريكا اللاتينية، ويبدو أن بؤرته المركزية تتجمع في حبة صغيرة بيضاء. لقد غيّر توفر حبة الميزبروستول (misoprostol) في المنطقة أشكال ممارسة الإجهاض السري محدثا آثارا بعيدة المدى. كما غيّرت استراتيجيات النشطاء الحركيين الجديدة التي تعتمد المساعدة الذاتية، والتي ينخرط في البعض منها نسويون ومهنيو صحة وفي الفعل مشتركا، المجادلات السياسية حول الإجهاض حيث يعمل النشطاء على جعله أقرب منالا ومرئيا أكثر على الرغم من المعارضة المستمرة للتشريعات المتعلقة به.

لطالما كان الإجهاض غير قانوني في كل أرجاء أمريكا اللاتينية، المنطقة الأكثر كاثوليكية في العالم، ولكن ممارسته كانت على الدوام منتشرة. على امتداد أمريكا اللاتينية، توفر للغنيات من النساء نفاذ لإجهاض آمن إلى حد كبير، وباهض الثمن وسري في عيادات خاصة على ملك أطباء مدربين فيما كانت الفقيرات يخاطرن بحيواتهن خلال ممارسات الأزقة الخلفية.

لقد كان من أثر هذا النظام الثنائي للإجهاض السري أن ظلت الممارسة والمجادلات السياسية حول لاقانونيته بعيدة إلى حد كبير عن العين العمومية، ولكن مجال ممارسة الإجهاض وسياساته شهد تحولا منذ بداية السنوات ١٩٩٠. منذ ذلك التاريخ، صار الميزوبروستول، ذاك الهرمون العضوي المصنّع الذي وافقت على ترويجه إدارة الأغذية والعقاقير (إ أ ع Food and Drug Administration FDA))) في الولايات المتحدة بوصفه دواء يعالج قرحة المعدة، يباع لهذا الغرض في صيدليات أمريكا اللاتينية. ولكن من خاصيات الميزوبروستول أيضا أنه يسبب تقلصات في عضلات الرحم وهو ما جعل منه أداة فعالة القوة للإجهاض السري. في البلدان التي تسمح قانوا بالإجهاض، عادة ما يتناول الميزبروستول مقرونا إلى عقار آخر هو ميفيبريستون (mifepristone) بغاية الإجهاض الطبي خلال الثلاثي الأول من الحمل. ومن المهم الإشارة إلى أن الميزبروستول، وحتى عندما يُتناول ذاتيا ومن دون إشراف طبي، يكون أكثر أمانا من طرق الإجهاض الممارسة في الأزقة الخلفية والتي تتطلب عادة أسلاك معالق أو أبر خياطة.

في ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٥، أنجزتُ بحثا إثنوغرافيا في الأرجنتين ساعية إلى فهم الطريقة التي بها كانت التكنولوجيات الصيدلانية الجديدة تغير سياسات الإجهاض وممارساته. لقد خلق توفر الميوبروستول المتيسر نسبيا في الأرجنتين، وعلى امتداد أمريكا اللاتينية في الحقيقة، فرصا لاتخاذ استراتيجيات حركية نشطة مُجدّدة. فقد انخرطت العديد من المجموعات الحركية النشطة في مجال الإجهاض نحو <<

«نساء على الشبكة» تنشر رسالتها -قراركم، الإجهاض الآمن- على تمثال العذراء و وتوفر رقم هاتف للحصول على المشورة الفورية

الميسوبروستول-المخدرات التي وزعت على نطاق واسع و التي تستخدم للإجهاض

الفعل بدفع من الحملات العابرة للقوميات. سنة ٢٠٠١، أطلقت الدكتورة ريبيكا غومبارتس (Rebecca Gomperts) حملة «نساء على الأمواج» موفرة باخرة مجهزة طبيا تبحر في المياه الدولية خارج المياه الإقليمية للدول التي كانت تمنع الإجهاض، داعية النساء المبحرات إلى إجراء عمليات إجهاض آمنة. وعلى أثر هذه الحملة، أطلقت الحملة المتواصلة إلى حد الآن والمسماة «نساء على الشبكة» حيث يمكن لأناس من كل أنحاء العالم أن يطلبوا تلقي كل ما يتطلبه الإجهاض طبيا، فترسل المنظمة طرودا غير معلومة المصدر مباشرة إلى النساء اللائي يعشن في بلدان لا يسمح فيها القانون بالإجهاض. كما تدعم منظمة الطبيبة غومبارتس خطوط المكالمات الهاتفية المفتوحة المخصصة للإجهاض على امتداد كل الكرة الأرضية، بحيث تتمكن النساء المحتاجات إلى مساعدة من المهاتفة للحصول على تعليمات مفصلة حول الطريقة التي يمكن بها إحداث الإجهاض باستعمال الميزوبروستول.

وفيما جلبت جهود الدكتورة غومبارتس العابرة للقوميات اهتمام الإعلام الدولي، تم إيلاء اهتمام أقل باستراتيجيات النشطاء المحليين التي قامت ردا على هذه الإمكانيات الجديدة. على امتداد أمريكا اللاتينية، تتولى الناشطات الحركيات النسويات الشابات القيادة في العمل على جعل الإجهاض الآمن أقرب منالا للفقيرات المستخدمات للميزوبروستول حيث توفر بعض المجموعات الإعلام، وأخرى خدمات صيدلانية إجهاضية وقد بدأ بعض المهنيين الصحّيين في الاضطلاع بدور ناشط حركي من داخل النظام الصحي العمومي.

انبثقت مجموعة «سحاقيات ونسويات من أجل عدم تجريم الإجهاض» (س ن ع ت إ Lesbianas y Feministas por la Descriminalización del Aborto) خلال السبع سنوات الماضية بوصفها المجموعة المناصرة للإجهاض الأكثر حركية في الارجنتين. بدأت س ن ع ت إ بوضع خط هاتفي مفتوح للإجهاض الآمن بمساندة من «نساء على الشبكة» وهي الآن توفر إعلاما حول الإجهاض الآمن للنساء على امتداد الأرجنتين. وفضلا عن ذلك، ومنذ ٢٠١٣، افتتحت س ن ع ت إ مصحات إجهاض استشارية في أرجاء مختلفة من مدينة بيونس أيروس، حيث توفر الناشطات إعلاما كاملا وبلغة بسيطة غير تقنية حول الكيفية التي بها يمكن إحداث الإجهاض. ويفترض في الزبونات أن يتزودن بالميزوبروستول بأنفسهن من الصيدليات المحلية أو من السوق السوداء.

تصف س ن ع ت إ عملها، مثلها في ذلك كمثل مجموعات نشطاء توفر خدمات مماثلة، على أنه محميّ بمعايير «حرية الحصول على المعلومة» وعلى أنّه من ضمن الواجب تجاه الصحة العمومية في «الحد من الضرر». المطالبة الأولى مبنية على أن ما يقدمونه لا يزيد عن المعلومة التي يمكن بيسر الحصول عليها من خلال استخدام أدوات أخرى، وباعتبار أنهن لا يسلمن حبات فإنه لا يمكن الادعاء أن الناشطات الحركيات يوفرن خدمات طبية. أما شعار «الحد من الضرر» فإنه يستعير لغته من البرامج الصحية العمومية بحيث يدعو إلى احترام الواجب المجتمعي الأوسع في معالجة أخطار النشاطات الممنوعة المهددة للصحة العمومية.

مضى بعض النشطاء إلى أبعد من ذلك، حيث ومنذ سنة ٢٠١٤ تقريبا، أطلقت منظمة غامضة تتكون من نشطاء محليين برنامج حركة «المجيبون الأوائل على المهاتفات» (Socorristas en Red). ولا تقتصر هذه الشبكة الوطنية على توفير المعلومة بل تضيف إليها ما تسميه مرافقة (acompañamiento) بحيث توفر الميزوبروستول أو المجموعة الكاملة من عقاقير الإجهاض (التي تحصل عليها بفضل معارفها من النشطاء العابرين للقوميات)، وكذا إسنادا متصلا من خلال الاتصال عبر الهاتف الخليوي من أجل تأمين الإجهاض في المنزل. ولأن هذه المجموعات توفر عقاقير الإجهاض لا المعلومة حوله فحسب فإن العديد منها تأبى الظهور العلني. وتنشط المجموعات التي تتحرك ضمن محيط مدينة بيونس آيرس الليبرالية بشكل علني ولكن في المحافظات الأكثر محافظة يكون على النشطاء الحركيين أن يعولوا على كتمان زبائنهم حتى يتفادوا الملاحقة.

وأخيرا، بدأ بعض مهنيي الصحة في تغيير النظام الصحي العمومي الأرجنتيني من الداخل، وعلى الأغلب من خلال توفير ما يسمونه «استشارات ما قبل الإجهاض وما بعده». مثلها كمثل ما يقوم نشطاء س ن ع ت إ، تمنح هذه المصالح المعلومة المفضلة حول كيفية الإجهاض باستخدام الميزبروستول متجنبة قضية القانونية تاركة للنساء مسؤولية الحصول على الميزبروستول والقيام بعمليات الإجهاض في منازلهن. في عدد من المصحات يقرب من الخمسة يدعم هؤلاء النشطين المهنيين وزراءُ الصحة العمومية أو المشرفون المباشرون لهم، والذين يتجاهلون ما يرون. ويعمد عدد قليل من المصحات إلى القيام بكل عملية الإجهاض بوصفها «إيقافا قانونيا

<<

للحمل على أساس مؤشرات قانونية» بحجة أن الحفاظ على حمل غير مرغوب فيه إلى نهايته يعتبر ضمنيا مخاطرة صحية، بحيث يمكن أن تعتبر كل عمليات الإجهاض قانونية على أساس القانون الجنائي الذي يسمح بالإجهاض حماية لصحة الأم. توفر المصحات خدمات الإجهاض مباشرة إلى مرضاها، ولكن وحتى خارج هذه الحالات الواضحة، قال لي العديد من المهنيين في مجال الصحة خلال مقابلاتي معهم أنهم يوفرون الاستشارة حول استخدام الميزوبروستول خلف الأبواب المغلقة، وأنهم يكتبون وصفات تتضمن العقار، مستحلفين النساء أن يبقين الأمر سرّا.

ليس من سبيل للحصول على تقدير دقيق لعدد الأطباء الذين يمكن أن يكونوا منخرطين في مثل هذا النوع من النشاط الحركي وإن كانوا ولا شك أقلية في هرمية مهنية لا تزال في جزئها الأكبر تحت سيطرة شبكات من القدماء الكاثوليك المحافظين اجتماعيا. ولكن الوقع الواسع لمثل هذه الممارسات النضالية بيّنٌ وعلى الأخص لأن مجموعات النشطاء يجمعون معطيات ديمغرافية وصحية من زبائنهم يتم نشرها وباعتبار ذلك طريقة في جعل قضية الإجهاض القانوني قضية صحة عمومية أكثر جلاء. توضع التقارير في متناول العموم على النت، وتقدم ضمن ورقات تعرض في مؤتمرات وطنية يعقدها مهنيو الصحة كما جعلت التقارير المستقلة (تقارير الظل) التي وضعت في إطار ميثاق الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ممارسةَ الإجهاض مرئية بوضوح أكبر بكثير مما كانت عليه عندما كانت ترسل من خلال ما أسميتُه «التحليل الوبائي النسوي».

من المهم أن نشير إلى أن النشاط النضالي حول النفاذ إلى عقاقير الإجهاض في الأرجنتين يعكس فشلا تسجله الدولة في سياساتها التي فرضت بها قوانين الإجهاض في البلاد وهي القوانين التي ظلت على حالها في المدونات على الرغم من تغير الممارسات. والحقيقة أنه لم يكن ثمة إلا القليل من الإرادة السياسية الواضحة في ملاحقة ممارسة يتسع مجالها وعلى الأخص منذ أن تعززت الجهود التي يمكن أن تخلق تعاطفا مع الشابات من النساء ذوات الهشاشة واللائي يمكن أن يظهرن بمظهر ضحايا جبر قانوني مفرط الحماسة. حسب ما ورد في المعطيات التي جمعها النشطاء الحركيون، تحصلت عشرات الآلاف من النساء على مساعدة من أجل إنهاء حملهن من دون المخاطرة بحياتهن. وفي الأثناء، تواصل الحركة النسوية الأرجنتينية الواسعة المطالبة بتقنين الإجهاض تحت الطلب.

على أن التحولات السياسية الأرجنتينية الأخيرة خلقت نوعا من اللايقين بالنسبة إلى الناشطات الحركيات النسويات. فقد صعد إلى السلطة، أواخر سنة ٢٠١٥، حزب يميني عوض حكومة يسار الوسط والرئيسة كرستينا فرناندیز دو كيرشنر، التي بدا أنها كانت مسرورة بغض نظرها وتوجيهه إلى غير الوجهة التي كان يظهر فيها النشطاء وهم يوسعون النفاذ إلى إجراءات الإجهاض الآمنة.

وقد أدانت مؤخرا، مجموعات حقوق إنسان دولية قرار الارجنتين بمعاقبة امرأة شابة بتهمة القتل في محافظة توكامان الشمالية المحافظة بعد أن سعت إلى أن تحصل على مساعدة في مستشفى محلي بغية إجراء عملية إجهاض. وبفعل أن الميزوبروستول منتشر الاستخدام، وبسبب أن استخدامه عير ممكن الإثبات ما بعديا، فإن الأطباء المحافظين ينزعون إلى الشك في أن كل زبونة قامت بعملية إجهاض تكون قد استعملت العقار. في هذه الحالة التي ذكرنا، حكم على بيلين (اسم مستعار استخدمته الصحافة في تقاريرها) بثمانية سنوات سجنا، وهو حكم قاس ولا شك خصوصا وأن لا دليل يثبت ما كان الإجهاض قد تم فعلا. وفي بداية سنة ٢٠١٦، كانت المرأة قد قضت بعدُ سنتين محبوسة في انتظار محاكمتها. وعندما نزل الحكم نزول الصاعقة، جندت حركات الإجهاض والحركات النسوية مسيرات على امتداد الأرجنتين من أجل إطلاق سراح بيلين. وتحت ضغوط ضخمة قضت المحكمة الجهوية العليا في توكامان في أوت ٢٠١٦ بالإفراج عن بيلين في انتظار المحاكمة الاستئنافية.

وفيما تقود السياسات الأرجنتينية عموما نحو ردة فعل عنيفة على النضال من أجل الحق في الإجهاض، مجسدة في حملة ضد نشطائه وعلى المزيد من شبيهات بيلين، وفيما ستكون انعطافة الحكم اليميني الجديد أكثر إثارة للقلق، من الواضح أن هؤلاء المناضلين لا ينوون أن يتراجعوا أو أن يخافوا، ذلك أن جهودهم، وعلى امتداد العشريتين الماضيتين، كانت على الدوام دافعة نحو التأثير في الديناميات السياسية الأمريكية اللاتينية حول الإجهاض. ويأمل النشطاء في أن يكونوا قد بلغوا الحالة التي لن يمكن فيها إرجاع المارد إلى داخل القمقم.

توجه كل المراسلات إلى جوليا ماك رينولدلز بيريز على العنوان
julia.mcreynolds@gmail.com

الانقلاب المكسيكي على حقوق الإجهاض

بقلم سوزانا ليرنر (Susana Lerner)، معهد مكسيكو، المكسيك، ولوسيا ميلغار (Lucía Melgar)، المعهد التكنولوجي الحر بمكسيكو، المكسيك، آنياس غيوم (Agnès Guillaume)، معهد البحوث من أجل التنمية، فرنسا

الحركة المكسيكية لتشريع الإجهاض

سنة ٢٠٠٧، اتخذ إقليم مكسيكو الفيدرالي (Distrito Federal، الذي عُوّضَت تسميته مؤخرا ب»مدينة مكسيكو») قرارا بتقنين إجهاض الحمل ما لم تجاوز الإثني عشر أسبوعا الأولى، وهو الانتصار الذي ناضل من أجله المجتمع المدني منذ السنوات ١٩٩٠ على طريق منح النساء الحق في الاختيار. ولكن، وفي غالب أراضي دولة المكسيك، تم التشدّد في تقييد الإجهاض. فمنذ سنة ٢٠٠٨، تم تبني إصلاحات قانونية ودستورية تسعى إلى «حماية الحياة منذ لحظة الحَبَلِ» في ثمانية عشر ولاية من ولايات المكسيك الفيدرالي، وآخرها في ولاية فيراكروز، خلال شهر جويلية ٢٠١٦. فما الذي قاد نحو ما يسمى بالإصلاحات، وما هي الآثار التي تترتب عليها؟

يتوجب أن توضع المجادلات والفاعلون الرئيسيون في المناقشة المكسيكية حول الإجهاض ضمن سياق أعم من السياسات السكانية. فمنذ السنوات ١٩٧٠، طورت الحكومة المكسيكية برامج للتنظيم العائلي ومبادرات برامجية أخرى من أجل الحد من الخصوبة مانحة للأمهات تشكيلة من الخيارات التي تسمح بالسيطرة على حجم الأسرة وبتجويد الصحة العائلية وتحسين الحياة. وعلى الرغم من نجاحها في الحد من معدل نمو ساكنتها، وفي غياب سياسات اجتماعية واقتصادية أوسع لدعم هذه الجهود، لم تتحسن ظروف العيش المادية في المكسيك.

خلال السنوات ١٩٩٠، وعلى أثر إعادة الحكومة المكسيكية تأكيدها على برنامج عمل المؤتمر الدولي حول الساكنة والتنمية المنعقد سنة ١٩٩٤ تحولت السياسة الوطنية إلى «التركيز على الصحة الإنجابية». يضع هذا العهد، الذي وقع في مكسيكو، على رأس الأولويات الحقوقَ الجنسية والإنجابية محاججا بأن الإجهاض الذي يمارس في ظل ظروف غير ملائمة يمثل مشكلة صحة عمومية ذات بال، حاثا الحكومات الموقعة على السماح للنساء بالنفاذ إلى الإجهاض الآمن بما في ذلك رفع العقبات القانونية والتخلي عن القوانين المناهضة له.

وعلى امتداد العشرين سنة الماضية، دفع النسويون والآكاديميون، إقليم مكسيكو الفيدرالي نحو تقنين الإجهاض، وصولا إلى إصلاح مدينة مكسيكو المعتدل والمتدرج. سنة ٢٠٠٧، صوت مجلس الإقليم التشريعي المحلي لفائدة السماح بالإجهاض خلال الأسابيع الإثني عشر الأولى من الحمل (وإن ظل الإجهاض، وفي ما عدى وضعيات مخصوصة، غير قانوني خلال ثلاثيتي الحمل المتبقيتين). ومن المهم الإشارة إلى أن، الإقليم الفيدرالي، ومن خلال تعريف الحمل على أنه «ذلك القسم من سيرورة التكاثر البشري الذي يبدأ بوجود الجنين في الرحم»، تفادى أية مناقشة حول توقيت بداية حياة بشر ما. وفي ظل قانون ٢٠٠٧، يمكن للأطباء أن يرفضوا إجراء الإجهاض بوصفهم «ذوي اعتراض ضميري» (رفض إجراء العملية لأنها تتعارض مع ما يحمله الطبيب في ضميره من قيم- المترجم)، ولكن وبموجب القانون على المؤسسات الصحية أن تشمل ضمن فرقها الطبية أطباء من غير ذوي الاعتراض الضميري. وصوتت الأحزاب الليبرالية بمن فيها الحزب الثوري المؤسساتي (PRI) لفائدة القانون فيما صوت حزب الفعل الوطني (PAN) بالضد.

من خلال إقناع المصالح الصحية العمومية التي تقع تحت سلطة المدينة الحضرية بتقديم خدمات إجهاض مجانية وآمنة، يضمن القانون نفاذ كل النساء إلى الإنهاء القانوني للحمل. ومن المهم الإشارة

>>

إلى القانون يسمح للحوامل بحرية تقرير ما يردن فعله بحيث يمكن لهن مواصلة الحمل أو عرض المولود للتبني أو إنهاء الحمل بالإجهاض بمجرد أن يتم الحصول على الموافقة ممضاة بعد تمام الإعلام. بل بإمكانهن، وفضلا عن ذلك، النفاذ إلى وسائل منع الحمل بحيث تتمكنّ من تفادي حمل آخر غير مبرمج (ومن ثم تفادي تتالي الإجهاضات).

وتبعا لذلك وضعت إصلاحات مدينة مسكسيكو الإجهاض غير الآمن في إطار اعتباره قضية صحةٍ عمومية وعدالة اجتماعية وتمييز. وفوق كل ذلك، هي تحمي حقوق الإنسان، مُقرّةً حق المرأة في اتخاذ قراراتها الخاصة التي تهم جسدها وحياتها الجنسية واستقلاليتها الإنجابية. وعلى امتداد السنوات التسع الماضية، ضمن هذا الإصلاح النفاذ إلى الإجهاضات الآمنة لفائدة ١٦٠،٠٠٠ امرأة بمن في ذلك نساء من ولايات مكسيكية أخرى ممن أمكن لهن السفر إلى مكسيكو للقيام بالعملية.

لم تستغرق ردة فعل القوى المحافظة التي تقودها الهرمية الكاثوليكية ويدعمها الإنجيليون وقوى أخرى تحمل تسميات مسيحية وقتا طويلا. وكما هو الحال في العديد من مناطق العالم يؤكد المحافظون على أن «الدفاع عن الحياة» يتطلب ارتهان الحرية وحياة النساء بالحقوق المزعومة للجنين الذي يعتبرونه «شخصا»، رافضين الإقرار بواقع الإجهاضات غير الآمنة وبآثارها في صحة النساء وفي الحياة العائلية. على الطرف المقابل، تدافع المجموعات النسوية على أولوية حقوق النسوة وعلى الحق الكوني في الصحة مؤكدة أن الأمومة يتوجب أن تكون بكامل الحرية والطوعية ومؤكدة كذلك على أنه من الواجب أن يظل مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة مركزيا ضمن الديمقراطية المكسيكية.

وفيما كانت مدينة مكسيكو تشرع في السماح بنفاذ أكبر إلى إجهاض الثلاثي الأول، أكدت منظمات من قبيل «من أجل الحياة» (Provida) و«من أجل العائلة» (Profamilia) و«جمعية المحامين الكاوثوليك في مكسيكو» على أن «الحياة تبدأ في لحظة الحَبَل ومنذ تلك اللحظة يبدأ وجود كائن بشري ذي حقوق». حاول الناشطون الحركيون المناهضون للإجهاض استخدام استراتيجيات متعددة بما في احتجاجات مستمرة في الشارع ودعوات للتحرك يطلقها الأساقفة في العديد من المدن وأعمال مباشرة لمنع النساء من إجراء الإجهاض، وتنظيم لوبيات ورفع للدعوات القضائية. كما أنهم عارضوا بشدة ما أجازه القانون بعدُ من تعايش المثليين ضمن أزواج وتحركوا ضد التنظيم العائلي والتربية الجنسية في المدارس العمومية. وبدَهَاءٍ، تمكنوا من أن يحذفوا تعبير «الحقوق الجنسية والإنجابية» والإحالات على المنظور الجندري من العديد من الوثائق العمومية الوطنية والدولية.

سنة ٢٠٠٨، ظهرت المجموعات المحافظة قبل انعقاد المحكمة العليا تحديا للإصلاحات. وعلى الرغم من ذلك رأت المحكمة العليا أن قانون الإجهاض دستوري، وكان حكمها مبنيا على ثلاث مؤيدات إضافية. أقرت المحكمة أولا حق كل امرأة في تقرير ما يناسب جسدها هي الخاص، وهو الحق الذي يعني أن على الدولة أن تضمن حقوق النساء بوصفها حقوقا إنسانية في اتخاذ قراراتهن في ما يخص صحتهن البدنية والعقلية وما يخص حيواتهن. ولكن، وفي مستوى ثان، حكمت المحكمة بأن الحق في الحياة ليس حقا مطلقا ولا «حقا من قيمة أرفع» بالنسبة إلى حقوق أخرى أسس لها الدستور والمعاهدات الدولية بحيث يكون على التشريع، إذا ما ناقضت الحقوق بعضها البعض، أن يوازن بين البدائل. أخيرا، وعلى أساس المؤيد الثاني، قررت المحكمة أن من صلاحيات التشريعات المحلية أن تُدخل تغييرات على القوانين الجزائية المحلية.

على أثر حكم المحكمة العليا اتجهت المجموعات المحافظة إلى التشريعات الوطنية ساعية إلى تحوير تأسيسات الدولة الدستورية أو قوانينها الجزائية، منادية ب«حماية الحياة منذ لحظة الحَبَل» أو «الإخصاب»، مُجرّمة النساء اللائي يعمدن إلى الإجهاض. وبحول منتصف سنة ٢٠١٦، وبدعم من الكنيسة الكاثوليكية ومن مشرعين من كل الأحزاب السياسية، بمن في ذلك يساريين كانت القوى المناهضة للإجهاض قد حققت هدفها في ثمانية عشر من الولايات المكسيكية. وبسبب هذه القوانين الجديدة، تقضي مكسيكيات عقوبات بالسجن متهمات تارة بارتكابهن «القتل العمد المشدد بكونه موجها لذي نَسَبٍ قُرْبَى» (بما يعني القتل الإبادي للأطفال)، وهي التهمة التي يعاقب عليها أحيانا بما بين ٢٠ و٣٠ سنة سجنا. وتعرضت أخريات إلى تدخلات علاجية نفسية كما لو كانت ممارسة الاستقلالية الشخصية مرضا عقليا. وَجَدت هذه العقوبات الجديدة لها مجالا بعد أن أصاب الفشل المتكرر العديد من الولايات المكسيكية في محاولاتها اتباع المعايير القانونية الجارية في البلاد التي تسمح بالإجهاضات القانونية والآمنة في بعض الحالات كما في حالات الاغتصاب (وهي الحالة الوحيدة المقبولة قانونيا في كل أرجاء البلاد)، وفي حالات تشوه الجنين الخِلْقِيّ أو في حالات تهديد حياة المرأة أو صحتها.

ببلوغنا منتصف سنة ٢٠١٦، لا تزال المجادلات تضع موقفين متعارضين وجها لوجه. تحتج المجموعات المحافظة ب»الحق في الحياة»، مرتهنة حياة النساء وحريتهن بحياة وحقوق مفترضة لجنين، تعتبره شخصا من الوجهة القانونية. ولا تقدّر هذه المجموعات تبعات الإجهاضات غير الآمنة مثل وفيات الأمهات عند الوضع ومرضهن أو وقعها على العائلة. في الجهة المقابلة، تدافع المجموعات الليبرالية على أولوية حقوق النساء، وعلى الأمومة الاختيارية الحرة وعلى الحق الكوني في الصحة وتطالب باحترام الدولة اللائكية باعتباره مفهوما أساسا في الدستور المكسيكي.

ويتواصل الكفاح طويل الأمد من أجل حقوق النساء في المكسيك، وكثيرا ما كان النسويون ومنظمات النساء غير الحكومية في مربع رد الفعل أكثر مما كانوا وكانت في موقع الفعل بينما كانت القوى المحافظة تسعى إلى تجريم الإجهاض. على هذه الدينامية أن تتغير. في نظرنا، على المجتمع المدني أن يرفع عقيرته بالمطالبة بتحرير الإجهاض وتقنينه على المستوى الوطني.

توجه كل المراسلات إلى
سوزانا ليرنر على العنوان slerner@colmex.mx
وإلى لوسيا ميلغار على العنوان
lucia.melgar@gmail.com
وإلى آنياس غيوم على العنوان
Agnes.Guillaume@ird.fr

> الإجهاض بوصفه عنفا:

نزاع بيروفي

بقلم إيريكا بوس (Erika Busse)، جامعة الباسيفيك، البيرو، وعضو لجان البحث في ج د ع اج حول «الهجرة» (ل ب ٣١)، و«النساء والمجتمع» (ل ب ٣٢)، و«الحركات الاجتماعية، والفعل الجماعي، والتغير الاجتماعي» (ل ب ٤٨)، و«العائلة والبحث فيها» (ل ب ٠٦)

«المسيرة العظمى من أجل الحياة» ضد الإجهاض في ليما، بيرو في ٢٣ مارس ٢٠١٣
تصوير باولو أغيلار
وكالة حماية البيئة

في أواسط شهر أغسطس من سنة ٢٠١٦، نزل الآلاف من البيروفيين إلى الشوارع مُعَبَّئِين بشعار « وَلاَ وَاحِدًا أَقَلّ» (Ni Una Menos). من بين المحتجين كان الرئيس البيروفي المنتخب حديثا، وناجون من العنف الجسدي والجنسي، وأعضاء في المنظمات النسائية والنسوية، ومنتسبو أحزاب سياسية، ووزراء وممثلون في الكنغرس. بتنديدها بالعنف المسلط على النساء، تم توصيف المسيرة على أنها أحد أكبر التعبئات الاجتماعية البيروفية أهمية على امتداد الأربعين سنة الماضية باعتبار مشاركة النساء والرجال والبنات والأولاد والآباء والأبناء والجدود والأحفاد في المسيرة جنبا إلى جنب.

قادحُ المسيرة كان شريطَ فيديو يُظهر امرأة تُسحب من شعرها بأيدي رفيقها السابق في بهو الاستقبال في نزل. ولكن القضية لم تَؤُلْ إلى عقاب حيث استنتج القاضي أن جراح المرأة لا تدل على وجود نية الاغتصاب أو القتل. وتحت شعار «إذا ما أصيب أحدنا فقد أصبنا كلنا» دعا تكتل «ولا واحدا أقل» البيروفيين إلى الاحتجاج على العنف والتمييز المسلطين على النساء. فوجئ المنظمون أنفسهم بالاستجابة الجماهيرية التي مثلت إجابة موازية على تعبئات مماثلة على امتداد مدن أمريكا اللاتينية طالبت كلها بإنهاء العنف السافر ضد النساء وضد نظام عدالة معطوب. عنت هذه المظاهرات للعديد من الأمريكيين

>>

اللاتين لحظة أمل حيث لاحظوا أن الأمور بصدد التغير وصارت قضايا النساء، وعلى الأخص العنف المسلط عليهن، على رأس اهتمامات الوعي العمومي.

يؤشر التركيز على العنف المسلط على النساء، وعلى الإفلات من العقاب المضمون للمعتدين، تحولا في الطريقة التي بها يؤطر نسويو أمريكا اللاتينية المطالب حول الحقوق الإنجابية. من خلال إعادة تأطير الجدل حول الإجهاض على أنه «عنف جنسي ضد النساء (والقاصرات)» ومن خلال إبراز «الأمومة المفروضة» (أو الإجهاض السري المفروض)، أعاد النسويون تأطير المجادلة بحيث يتم التركيز على عنف الدولة بوصفه على أعلى سلم ممارسات العنف الجنسي ذاته في مناقضة للتأطير السابق الذي كان يركز على الحقوق الإنجابية بوصفها مسألة اختيار شخصي.

يحارب إطار العنف المسلط على النساء الأفكار القائلة إن الإجهاض نتيجة ل»أنانية» رغبة المرأة على أثر سلوك مُنْحَلّ، عوضا عن التركيز على العنف المسلط على النساء بوصفه قضية أخلاقية. تعني معارضة الحملة ادّعاء القول إن لا عنف يسلط على النساء أو إنه لا يستحق الاهتمام. ومن شأن هذا التأطير الفعال أن يؤول إلى وضع النساء في موقع الضحايا وهو ما يمكن أن يعزز القوالب الجاهزة والهرميات الجندرية مديدة العمر. ومع ذلك، يبدو أن الانتقال من تأطير النفاذ إلى الإجهاض ضمن صيغة حقوق النساء إلى الربط بينه وبين إنهاء العنف الجنسي ساعد على توسيع مدى الدعم الشعبي للجهود العاملة على رفع تجريم الإجهاض المُجْرَى في حالة الاغتصاب.

بدلا من التركيز على الدولة فحسب لرفع التجريم عن الإجهاض، يدعو النشطاءُ المجتمعَ المدني والمهنيين مثل الأطباء وأعضاء المجموعات الدينية كذلك، ساعين إلى تغيير الطريقة التي بها يفكر البيروفيون في ما يهم حقوق النساء والعنف المسلط عليهن. لقد مكن هذا التحول الكبير من الحقوق الإنجابية إلى التركيز على العنف الجنسي من توفير أساس لحركة أوسع جالبا مجموعات أخرى بمن في ذلك النشطاء الحركيين السحاقيين والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومختلطيها (LGBT) والمنظمات النسائية الشعبية، والمجموعات الكاثوليكية والشباب والمشاهير. يبدو أن رفع التجريم عن الإجهاض في حالات الاغتصاب غنم دعما من أوسع قطاعات المجتمع البيروفي بعد أن كان منحصرا في «القليل» من النسويين. لقد زاوجت الحملة بين المقاربة من تحت إلى فوق (وعلى الأخص من خلال جمع توقيعات البيروفيين العاديين) والمقاربة من فوق إلى تحت (حملة دعائية تليفزيونية أشركت المشاهير والفنانين والسياسيين وكذا مواطنين عاديين). وبالاشتراك مع تجمعات من قبيل «السجاد الأحمر» (Alfombra Roja) اجتذبت الحملة داعمين لها أثناء المسيرات والمهرجانات. في سياق يتسم بتدني مستوى الثقة في مؤسسات الدولة، أكدت الحملة على الانخراط المواطني مشددة على التزام النشطاء بصنع فعل ديمقراطي.

إلى حد الآن، عجز هذا التأطير على توليد إجابة قوية من لَدُن المشرّعين. ففي البيرو مثلا، فشلت محاولة تغيير الدستور البيروفي بحيث يتم السماح بالإجهاض في حالات الاغتصاب في الحصول على تأييد، ومثلا بمثل صُرف النظر عن تصويت في الكنغرس، لو تمّ لكان ربّما أدّى إلى رفع تجريم الإجهاض في حالات الاغتصاب. ولئن كان أغلب المشرعين يتعاطفون مع ضحايا العنف البدني الذي يخلف رضوضا وكسورا، فإنهم، وعندما يؤدي العنف الجنسي (الاغتصاب) إلى الحمل، يحولون السؤال المتعلق بأي الحقوق أجدر بأولوية المراعاة إلى مسالة أخلاقية.

وحتى بهذا المعنى، كان ثمة مؤخرا نوع من الحركة الوئيدة مسّت الخطابات والسياسات العمومية. سنة ١٩٢٤، رفعت المجلة القانونية الجزائية البيروفية طابع الجرم على الإجهاض العلاجي في الحالات التي تكون فيها حياة المرأة الحامل في حالة مخاطرة، ولكنها لم تضع أي بروتوكول يسمح للأعوان الطبيين بأن يؤمّنوا إجراء الإجهاض في مثل هذه حالات بما يعني أن أي طبيب يقرر بأن ينهي حالة حمل فيها مخاطرة يمكن أن يؤول به الأمر إلى السجن. وعلى امتداد التسعين سنة الموالية، كان أغلب الدكاترة يترددون في إجراء عمليات الإجهاض في ظل هذه الظروف.

ولكن، وفي سنة ٢٠١٤، وعلى الرغم من انتقاد واسع، وعلى الأخص من جانب الكاثوليك والإنجيليين، انتهى البيروفيون إلى تبني بروتوكول يمكن من خلاله للأطباء أن يحصلوا على الموافقة على إنهاء حالات الحمل المُخَاطِرَة. ولكن الحواجز إزاء التركيز الكامل للإجراءات ظلت موجودة حيث يجهل بعض الأطباء الكيفية التي بها تجرى الإجهاضات، وتُعْوِزُ النساءَ المعلومةُ ويحبط الخوف والخجل إمكانية استخدام البروتوكول حتى عندما تكون حياة المرأة الحامل في حالة الخطر.

يمكن لتبني هذا البروتوكول الجديد أن يشير إلى أن تأطير حقوق الإجهاض بوصفها مسألة صحة بالنسبة إلى المرأة يكون أكثر نجاحا من تقديمها على أنها مسألة حقوق إنجابية. وكما اقترحت مسيرة «ولا واحدا أقلّ»، يمكن أن تكون قضايا النساء قد شهدت انتقالا نحو جبهة الجدل السياسي البيروفي، ولكن السؤال حول إمكانية أن يكون هذا التغيير ذا دلالة، وعلى الأخص في معالجة القتل الإبادي للنساء، لا يزال قائما.

توجه المراسلات إلى إيريكا بوس على العنوان
e.busse@up.edu.pe

> مقدمة: العلوم الاجتماعية في العالم العربي

بقلم محمد باميه، جامعة بيتسبيرغ، الولايات المتحدة الأمريكية، محرر مجلة International Sociology Reviews، وعضو لجنتي البحث في ج د ع اج حول «نظرية الاغتراب والبحث فيه» (ل ب ٣٦) و«السيرة الذاتية والمجتمع» (ل ب ٣٨)

يلخص التعبير «معرفة جديدة لأزمنة جديدة» طموح التقرير المعنون العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور الصادر حديثا.[1] مدعوما ماليا من طرف «المجلس العربي للعلوم الاجتماعية»، ظل التقرير في طور التجهيز لمدة عامين مستفيدا من مساهمات فريق من الباحثين. أغلب المعطيات المستخدمة في التقرير أصيلة، جمعت لأول مرة بجهد من فريق المشروع.

وفيما يقدم التقرير معطيات كمية وكيفية حول حجم حضور العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية وطبيعته، وفي المراكز البحثية والجمعيات المهنية والدوريات الآكاديمية، هو لا يغيّب، في الآن ذاته، عن نظره العلم الاجتماعي العمومي. وهو يتضمن دراسة عن الكيفية التي بها تَستخدِم منظمات المجتمع المدني العلم الاجتماعي في عملها وكذا معطيات عن العلم الاجتماعي في المجال العمومي العربي مثل الصحف العربية والبرامج التليفزيونية والدوريات الثقافية والمجلات الشعبية.

لقد وضعنا اليد على نمو هائل في عدد المؤسسات التي تستضيف العلوم الاجتماعية في ٢٢ بلدا في المنطقة العربية، وعلى الخصوص على امتداد العشريتين أو العشريات الثلاثة الأخيرة. لم توجد ٧٠ في المائة من الجامعات القائمة الآن في المنطقة العربية إلا منذ بداية السنوات ١٩٩٠ وتزايد عدد الدوريات الأكاديمية العربية بأربعة أضعاف منذ بداية السنوات ١٩٨٠ فيما، وفي نفس الفترة، تزايد عدد المراكز البحثية بستة أضعاف على الأقل. لقد حدثت ثورة معرفية صامتة على امتداد العالم العربي خلال العشريتين أو الثلاث عشريات الأخيرة وإن لم نكن إلى حد الآن نعرف إلا القليل حول محتوى تلك الثورة الحقيقي.

من المثير للانتباه أن انتشار مؤسسات المعرفة يبدو مستقلا عن الثروة الوطنية، حيث عايناه في أقطار غنية وفي أقطار فقيرة على حد السواء. ومما يتّسم بأهمية أكبر من أهمية الثروة في التأثير في ذلك، عواملُ من قبيل حرية البحث ومجتمع مدني قوي إلى هذا الحد أو ذاك يدفع البحث العلمي الاجتماعي أو يستفيد منه، ووجود طبقة متعلمة متسعة إلى حد ما في البلد المعني ومستوى الاهتمام الدولي بالتطورات المحلية الحادثة في البلد وما يتعلق بكل هذه العوامل من قوة ارتباطات الجماعة العلمية المحلية بالعلوم الاجتماعية الكونية. يبدو نمو المجتمع المدني في نفس الفترة ذا ارتباط بنمو العلم الاجتماعي ويمكنهما الاثنين معا أن يكونا جزءً من مجموعة أكبر من العوامل التي لها صلة بالانتفاضات العربية التي بدأت أواخر سنة ٢٠١٠ ولا تزال تزيد في إجلاء نتائجها.

في ما بين الجامعات العربية، وضع التقرير اليد على اختلالات كبرى. تقع العلوم الاقتصادية في صدارة العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية محققة ما يتجاوز ربع مجموع جامعات العلوم الاجتماعية، مقابل الأنثروبولوجيا التي لا تكاد تصل الى ٢ بالمائة من الكليات، فيما تقع العلوم الاجتماعية الأخرى في نقطة ما بين هذين الحدين الأقصيين. ولكن غالب الجامعات العربية تركز بصفة كبيرة جدا على التدريس وهو ما يعني أنها لا توفر إلا القليل من الوقت والحوافز للعلماء الاجتماعيين الذين يأملون في الانخراط في الأنشطة البحثية أو المدنية. وعلى ذلك تنزع هذه الأدوار الأخيرة إلى أن تقام خارج المراكز البحثية العربية التي، ولأنها منظمة حسب الموضوعات لا حسب الاختصاصات، تنزع إلى أن تدفع بالدراسات متفاعلة الاختصاصات وكذا بالالتزام المدني سواء بسواء. كما أظهرت المراكز البحثية، التي تأسست أغلبيتها الكبيرة منذ فترة قريبة نسبيا، قدرة إنتاجية أكاديمية عالية حيث تصدر عنها أغلب دوريات العالم العربي الأكاديمية. يستضيف لبنان وفلسطين والأردن عددا كبيرا من المراكز البحثية نسبة إلى عدد سكانها وحتى جيبوتي تقع في ترتيبٍ أعلى من بلدان أغنى منها من قبيل قطر والبحرين. ومن المثير للاهتمام أن بلدانا غنية من قبيل الكويت والسعودية لا تُظهر إلا مستوًى معتدلا من الإنتاجية البحثية. وتناقض هذه النتيجة مباشرة مؤشرات الترتيب الدولي الأخيرة التي تبدو من منظور ما نحن فيه ضعيفة القدرة على التقرير الحقيقي عن المشهد المعرفي العربي وهو ما يعود جزئيا إلى تبجيلها النشر باللغات الأوروبية ومخرجات محددة. كما تبدو هذه الممارسات الترتيبية مدفوعة بالنزوع إلى تشيئ الهرمية أكثر من أي اهتمام فعلي بمحتوى المعرفة، ومناسبتها أو استخداماتها في المجتمعات التي تنتجها.

خُصّص ما يقارب نصف التقرير إلى العلوم الاجتماعية في المجال العمومي. أظهرت تحاليل منظمات المجتمع المدني والصحف والمجلات الشعبية والبرامج التليفزيونية والدوريات الثقافية أن العلوم الاجتماعية كثيرا ما تنقل إليها في أطر اختزالية وبمستويات متنوعة وبأشكال مختلفة. وقف التقرير على أن منظمات المجتمع المدني تستخدم بل حتى تنتج العلم الاجتماعي وإن بطريقة تناسب مهماتها، وتلك نتيجة تشير إلى وجود ربط ما بين النمو الأخير للعلوم الاجتماعية العربية والمنظورية المتزايدة للمجتمع المدني العربي. ومن بين مخرجات أخرى للمجال العمومي تبدو الدوريات الثقافية منفتحة على البحث في العلوم الاجتماعية حيث تخصص ما يناهز ٢٠ بالمائة من صفحاتها لمقالات العلم الاجتماعي وإن بطرق تعكس انشغالات الجماعات الثقافية أكثر مما تعكس اهتمامات العلوم الاجتماعية الأكاديمية. وتخصص الصحف والمجلات الشعبية

<<

والبرامج التليفزيونية مساحة أو زمنا أقل للعلوم الاجتماعية. ولكن الكم أقل أهمية من الكيف مثلما تمكن ملاحظته ممثلا في أشكال حضور العلم الاجتماعي العمومي التي تحتضنها صحيفة القدس الفلسطينية أو المجلة الكويتية العربي.

كان فهم التغير الاجتماعي، سواء أكان في صيغته الثورية أم صيغته الإصلاحية، مشغلا ذا أولوية للعلماء الاجتماعيين العرب وعلى الأخص في السنوات الخمس الأخيرة (جانفي ٢٠١٠-ديسمبر ٢٠١٤). على امتداد تلك الفترة، أظهر تحليلنا المضموني أن» الربيع العربي» يحتل الصدارة من اهتمامات العلماء الاجتماعيين العرب بالتوازي مع موضوعات ذات صلة من قبيل «الديمقراطية» و»الحقوق» و «الاستبداد» و «المشاركة» و «المجتمع المدني» وما شابه. وقد وقف التقرير على أن قضايا النساء كانت ذات مرئية عالية بوصفها موضوعة تتقاطع فيها العديد من الاتجاهات وهي كثيرا ما تُجمع إلى مناقشات الحقوق والمواطنة والمشاركة أكثر مما تجمع إلى قضايا «تقليدية» من قبيل العائلة أو الأطفال. ولم تلق مسائلُ تغيّرٍ اجتماعيٍّ أكثر خصوصية من قبيل «الشباب» و «التربية» أو حتى «التنمية» إلا اهتماما أقل بكثير من الباحثين. ومن المثير للاهتمام، أن البعض من الموضوعات المتوقعة كان تقريبا غائبا وأكثر ما يفاجئ من بينها «العالم الإسلامي». ففيما يعالج المفهوم في الغرب على أنه مقولة تحليلية ذات دلالة بالغة، تجاهله العلماء الاجتماعيون العرب تجاهلا يكاد يكون تاما وقد يكون ذلك عائدا إلى أنهم لا ينظرون إلى «العالم الإسلامي» على أنه مقولة تحليلية متجانسة، ولو إنهم حللوا «الإسلام» والسياسات الدينية من مناظير العلوم الاجتماعية.

يستنتج التقرير أن العلوم الاجتماعية العربية تزيد من ترسيخ أسسها بوصفها مكونا مهمّا من مكونات المشهد المعرفي العربي على الرغم من الشعور العام بأن صانعي السياسات يتجاهلون بحوثها. وقد بُرْمِجَت تقاريرُ مستقبلية حول العلوم الاجتماعية العربية كل سنتين، مستهدفة رصد مساهمتها في العلوم الاجتماعية الكونية وكذا في صنع مستقبل المنطقة.

توجه المراسلات إلى محمد باميه على العنوان mab205@pitt.edu

[1] محمد باميه هو مؤلف التقرير
http://www.theacss.org/uploads/English-ASSR-2016.pdf

> بنى العلم الاجتماعي الجديدة

في المنطقة العربية

بقلم ساتاني شامي، المديرة العامة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، لبنان

المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، مارس ٢٠١٥

تواجه المنطقة العربية كما متفاقما من التحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والأمنية. وفي الآن ذاته هي تفتقر إلى مُقَدّرات أكاديمية وبحثية قوية يمكنها أن تلقي الأضواء الكاشفة على هذه التحديات وأن تحلل التغيرات الاجتماعية وتغذي المناقشات العمومية وتساعد على مواجهة التحديات الأمنية. ومثلما سجلت العديد من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، تتطلب حاجة الدول العربية المتأكدة إلى المعرفة إكساب البحث في المنطقة درجات أعلى من القدرة والجودة والاتساع والنفاذ والفعالية، وعلى الأخص البحث العلمي الاجتماعي.

على امتداد العشرية الماضية، دفع الوعي المتنامي بالعديد من المبادرات التي سعت إلى أن تواجه البعض من هذه التحديات. تركز مؤسسات جديدة للتعليم العالي والبحث بالتوازي مع فرص زمالات للطلبة أصيلي المنطقة ليتابعوا دراسات عليا. وبعث عدد من الجوائز التي تمنح للإنجازات الأكاديمية فيما يتزايد ببطء عدد الجمعيات المهنية. ولكن البرامج والفرص المركزة على العلوم لاجتماعية لا تزال محدودة إلى حد كبير، وليست الفرص المتاحة متناسبة على امتداد أقطار المنطقة العربية.

في هذا السياق، تم تصور المجلس العربي للعلوم الاجتماعية وتطويره من قبل علماء اجتماعيين عرب مهتمين بالمسألة، التقوا لأول مرة سنة ٢٠٠٦ بغية مناقشة طرق معالجة المشاكل التي تعترض طريق العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي في المنطقة. ومع وصول سيرورة التخطيط إلى منتهاها اهتزت المنطقة جراء الانتفاضات العربية التي انطلقت سنة ٢٠١٠. ساعدت هذه الأحداث، من بين أخريات، على

<<

فتح الفضاءات والمناقشات العمومية رافعة من درجة الإحساس بالأمل وبتوفر فرص جديدة للتغيير. وفي هذا المضمار، صارت واضحةً أهميةُ مساءلة الوضع القائم وضرورة تطوير رؤى جديدة للمجتمع، وطرق جديدة في تمثيل الماضي والحاضر والمستقبل. وصارت قضية أهمية العلوم الاجتماعية تطرح في الشوارع.

بدأت التطورات تتكشف عن عودة الاستبداد، وتنامي اللاأمان والعنف، وكذا الحرب في العديد من دول المنطقة، ولكن البذور التي انبجست آخذةٌ في التبرعم، حتى وإن كانت الجذور التي تمدها تجد نفسها مضطرة للالتواء والالتفاف لتحمي نفسها من الرقابة والقمع. المشهد المؤسساتي آخذ بالتمدد فيما توفر العديدُ من المبادرات الهامة إمكاناتٍ جديدةً مثيرة للشراكة المؤسساتية ضمن إطار روابط البحث مع الحركية النشطة، وروابط البحث مع المجال العمومي وكذا من أجل تطوير فرص تربوية جديدة في العلوم الاجتماعية مما تحتضنه الجمعيات غير الحكومية (الدروس الحية الموضوعة على النت مثلا، تجمعات القراءة، التدريس المفتوح (teach-ins).[1] إن بعث أفضية البحث والنقاش الحرين وحمايتها أمر حيوي بالنسبة إلى مستقبل المنطقة.

> المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (مج ع ع اج):

مج ع ع اج منظمة غير ربحية، تعتمد على العضوية، يقع مقرها الرئيس في بيروت، لبنان، تعمل على تطوير العلوم الاجتماعية (في معناها الواسع) على امتداد المنطقة وعلى المستوى الكوني. مع بلوغ أعماله عامها الرابع، صار لمج ع ع اج فريق عامل يتكون من سبع أعضاء يعملون بكامل الوقت وعضوين يعملان بتوقيت جزئي. أنشأ مج ع ع اج مركزا فرعيا في فلسطين يشتغل به كبير مستشارين بتوقيت جزئي وفريق وظيفي إداري ومالي يعمل بتوقيت جزئي هو أيضا. أطلق المجلس أربع برامج تمويلية تمنح منحا بحثية، وينظم مؤتمرا يعقد مرتين في السنة ومنتدى للباحثين (الممنوحين) يعقد مرتين في السنة، وسلسلة سنوية من المحاضرات وأطلق موقعا إلكترونيا نشطا ووصلة على مواقع التواصل الاجتماعي. موّل المجلس أكثر من ١٣٠ منحة، وينخرط فيه أكثر من ٢٧٠ عضوا وهو يوفر مِنَحَ حركيّة بحثية وكذا فرصا للتدريب والتشبيك للأعضاء وللممنوحين والعلماء الاجتماعيين بصورة عامة.

على الرغم من التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة العربية، فإن الرسالة الأصلية للمج ع ع اج ورؤيته وقيمه كما وضعت وصودق عليها خلال مؤتمره الأول الذي انعقد ٢٠٠٨ لا تزال صالحة وذات أهمية (يمكن للقراء مراجعتها على الرابط http://www.theacss.org/pages/mission. تتمثل مبادئ مج ع ع اج في الدفع بجودة البحث والتفكير الاجتماعيين واندماجهما ومرونتهما واستقلاليتهما في المنطقة. وعليه فإن م ع ع اج يركز على تقدير الحاجات وعلى توفير الفرص لجماعات العلم الاجتماعي في المنطقة مع تركيز خاص على شباب الأكاديميين في مرحلة الدكتوراه أو ما بعدها.

أحد المشاريع التي وضعها م ع ع اج هو «المرصد العربي للعلوم الاجتماعية (مص ع ع اج)» الذي يحلل حالة العلوم الاجتماعية في المنطقة. يحلل تقريره الأول الحامل لعنوان «العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية: أشكال الحضور» والذي أشرف عليه الدكتور محمد باميه المشهد المؤسساتي الأساس على امتداد المنطقة (http://www.theacss.org/uploads/English-ASSR-2016.pdf) واصفا الجوهري في نمو أقسام العلوم الاجتماعية والمراكز البحثية الاجتماعية في المنطقة. على أن التقرير يلقي كذلك أضواء كاشفة على النقص الحاصل في برامج الماجستير والدكتورا، وفي المجلات والجمعيات العلمية وفي بنيات أخرى ضرورية على طرق إنتاج معرفة قوية ونقدية. على الجانب الأكثر إيجابية، يصف التقرير كذلك الحضور القوي إلى حد ما للعلوم والمعرفة الاجتماعية في المجال العمومي بما في ذلك الأعمال الأدبية والصحف والمجلات الشعبية ووسائط إعلام جماهيرية أخرى.

> العلوم الاجتماعية العربية: هامشية أم ناشئة؟

يعكس الإهمال الرسمي للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية مفاهيم التنمية والحداثة التي لطالما حكمت التخطيط التربوي والخيري، بالتوازي مع تحوّل حَدَثَ على امتداد العقود الأخيرة من التركيز التقليدي على العلوم «الدقيقة» والطب والهندسة نحو المالية والإدارة وتنويع القطاع الخاص. يلخص كلا حالة العلوم الاجتماعية ومنزلتها مظاهر قصور الأنظمة التربوية في المنطقة وعلى الأخص في ما يتعلق بإبراز الإخلالات في مؤسسات التعليم العالي حيث كانت الجَمْهَرَةُ على حساب الكيف. وقد قاد نموّ التعليم العالي الخاص نحو تباينات صارخة بين المؤسسات التربوية وكذا نحو المزيد من تهميش العلوم الاجتماعية. وفي الآن ذاته، خَفَتَ الصّوت الأكاديمي في المجادلات حول السياسات العمومية بفعل اتهام صناع السياسات العلماءَ الاجتماعيين بأنهم يجرون أبحاثا في مسائل غير مناسبة بالنسبة إلى السياسات فيما يشتكي العلماء الاجتماعيون من تجاهل صناع السياسات لنتائج أبحاثهم.

يحيل تواصل عدم مواجهة التحديات التي تضعها السياسات التربوية، ومفاهيم التنمية والانحسار ضمن المجال العمومي على ضعف الجماعة العلمية الاجتماعية في المنطقة، وعلى عدم القدرة على انخراطها في ثلاث مهمات ثلاثة يتطلبها أي مجال فكري مستقل: القدرة على إيجاد التمفصل بين المبادرات التي تعتمد القرائن والأجندات الهيمنية والإيديولوجية، القدرة على إحداث وقع على المناقشة العمومية وصنع السياسات، والقدرة على حماية المصالح المهنية وتطويرها. ومما يتسم بذات الأهمية، وبفعل الضعف المؤسسي، عدم قدرة العلماء الاجتماعيين العرب على المشاركة الكاملة في شبكات المعرفة الإقليمية أو الكونية. تظل الجماعة العلمية الاجتماعية العربية مَقْصِيَّةً إلى حد بعيد عن المنتديات الدولية الأساسية والشبكات البحثية النابضة بالحيوية، ولا تشارك فعليا في الإنتاج المعرفي الكوني.

هذه هي كل القضايا التي يسعى مج ع ع اج إلى معالجتها على الرغم من كونه اشتغل منذ تأسيسه في محيط متزايد العسر. ومع تصاعد حدة النزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن، بلغ المحيط الذي يحتضن البحث درجات غير مسبوقة من التوتر في مواقع مثل مصر مع تزايد الرقابة والتخويف الممارسين على العلماء والنشطاء. لقد أثر ذلك في اتساع نفاذ م ع ع اج، حادا من قدرته على تنظيم أنشطة ومناسبات في أقطار مختلفة. وفضلا عن ذلك أجبر ممنوحو مج ع ع اج في بعض الأقطار على تغيير مخططاتهم وفي بعض الأحيان على التقليص من مكونات مشاريع أعمالهم الميدانية. وفي الأخير، صار السفر أكثر عسرا مع فرض متطلبات جديدة للحصول على تأشيرات الدخول وحظر السفر إلى بعض الأقطار.

ولكن، وعلى الرغم من هذه المصاعب، أو ربما بسببها، من المهم أكثر من أي وقت مضى بالنسبة إلى مج ع ع اج أن يواصل توفير الدعم والفرص لباحثي المنطقة وبناء شبكات أكثر صلابة. نحن مبتهجون بملاحظة مثابرة الممنوحين وتصميمهم على مواصلة مشاريعهم البحثية. لم تتقلص أعداد المتقدمين للتسجيل في البرنامج ولا أعداد المشاركين في المناسبات ويستمر الاهتمام بمج ع ع اج بالتزايد. يظل لبنان موقعا ييسر على العموم التفاعل داخل المنطقة ويَهَبُ الحرية الآكاديمية. مج ع ع اج منتبه إلى ضرورة التأقلم مع المحيط المتغير، والتجدد في برمجته وأنشطته فيما يواصل الالتزام بغاياته وقيمه التأسيسية. نحن نتطلع إلى المزيد من التعاون والتشبيك الإقليميين والكونيين وإلى أن نصير وسيطا على طريق الدفع بالعلم الاجتماعي العربي وإكسابه حيوية متجددة.

توجه كل المراسلات إلى ساتاني شامي مباشرة على العنوان shami@theacss.org

[1] هي سلسلة محاضرات ودروس وقراءات غير رسمية مفتوحة للأكاديميين وغير الأكاديميين حول مواضيع ذات أهمية عمومية. بدأت تجربة التدريس المفتوح في جامعة ميشيغان خلال شهر مارس من سنة ١٩٦٥ بلقاء سلسلة فكري تثقيفي اختتم في الساعات الأولى من الصباح الموالي لمساء انطلاقه وكان حول حرب حكومة الولايات المتحدة الامريكية العدوانية على الشعب الفيتنامي-المترجم.

> العلوم الاجتماعية العربية،

قبل الربيع وبعده

بقلم إدريس جباري، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان

ما الذي غيره الربيع العربي بالنسبة للعلوم الاجتماعية؟

في التقرير الأول عن حالة العلوم الاجتماعية في العالم العربي،[1] يعالج أستاذ علم الاجتماع محمد باميه معضلة العلوم الاجتماعية العربية اليوم ليقف على أنه حقل معرفي تاريخي الضعف يجانب حقائق اجتماعية غنية التلاطم والتعقيد. بعد سنوات خمس من الربيع العربي، ثمة ما يكفي من المسافة النقدية بحيث يمكن أن نسأل عن الكيفية التي بها هضمت المعرفة هذه التغيرات. كيف يصف التقرير التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية العربية؟ ما هي الدروس التي على العلماء الاجتماعيين العرب الشباب أن يستخلصوها منه إزاء الالتزام العمومي؟

> تحديات العلوم الاجتماعية العربية

الحالة الواهنة للإنتاج المعرفي العربي معلومة معروفة لدى العلماء والممارسين والطلاب. في هذا التقرير يُحْسِنُ باميه تفادي التعميمات من قبيل ذاك الذي يؤكد على الافتقار إلى الاندماج الكوني أو الاستقرار السياسي ليركز بدلا من ذلك على البنى

>>

المؤسساتية التي هندست بنيان الحقل. بدلا من أن يختار مفهوم الانعزال، هو يحاجج بأن العلماء الاجتماعيين العرب يعانون من «قدرة ضعيفة على التشبيك» ومن «تآكُل التواصل مع ميراثهم التكويني». على العموم، ليست أهداف العلماء الاجتماعيين العرب بالضرورة البحثَ عن المرئية على المستوى الكوني، بل شرح مواضيع بحثهم والتأثير في السياسات، بحيث تبدو الأسئلة الأكثر إلحاحا اليوم دائرةً حول غربة الاختصاص عن قوى المجتمع والسوق الذين يسائلان قيمه واستخداماته.

يضع هذا التركيز المؤسساتي واقع العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية على صيغة توتر بين الكونية والخصوصية. يبدو باميه مائلا نحو الأولى فيما يعترف أن هذه الاختصاصات نمت، على امتداد العشريات الماضية، من خلال التفاعلات مع العلوم الاجتماعية الغربية متبعة تقليدا مخصوصا يعيد رسم مساره من خلال نصوص تأسيسية وتوجهات موضوعاتية. يتهرب باميه من قضية «خصوصية» العلوم الاجتماعية العربية وآثارها في المناهج البحثية على الأخص بفعل أنها تستمر في وضع معضلات في وجه العلماء الاجتماعيين العرب (على سبيل المثال التوتر المستمر بين أنصار غيلنر (Gellner) وإطاره التحليلي للقبائل من جهة ومفضلي علم الاجتماع البورديوي ذي الوجهة الطبقية). ولكن هذه الخيارات تستمر في هندسة بنيان البحث العلمي الاجتماعي في المنطقة اليوم حيث يغنم العلماء الاجتماعيون العرب مرئية بفضل المنشورات الأجنبية التي تشكل بالمقابل اتجاههم البحثي من خلال الموضوعات التي يبحثون أو المنهجية التي يتبنون.

تثير مقاربة باميه الخاصة في هذا التقرير القضية المنهجية المتمثلة في «وحدة التحليل» متسائلا إن كان من الممكن دراسة الظاهر الاجتماعية بصفة مجردة أو على مستوى المنطقة العربية بوصفها كلا ومن ثم مقارعة الاستنتاجات الخاصة التي يتم التوصل إليها مع سياقات وطنية أو محلية بغاية الوصول إلى استنتاجات متكاملة وقابلة للتعميم؟ وعليه هو يثير «أسلمة» العلوم الاجتماعية التي تمت، على امتداد المنطقة، خلال السنوات ١٩٨٠، ثم يلتفت إلى مناقشة مفصلة للعربية السعودية حيث يبدو هذا المنطق مرئيا بصفة مخصوصة، قبل أن يتجه نحو التعليق على سيادة البحوث حول العائلة والإجرام أكثر من البحث في مواضيع النزاع الاجتماعي أو عمل المهاجرين رغما عن أهميتها بالنسبة إلى البلاد. مثلا بمثل يناقش باميه مختار الحراش في دراسته الخلفية لمحتوى المجلات العربية التي تتضمن مقارنة ما بين وطنية من أجل فهم الكيفية التي بها تشتغل المجلات الأكاديمية العربية وهو يقف على أن الدراسات النظرية تبلغ حد ٦٨ بالمائة من محتوياتها. ولكنه، في لحظة عابرة، يلاحظ أن هذه المجلات تنزع إلى أن تتعامل بشكل ملحوظ أكثر مع حيزها المناطقي المباشر بدلا عن تبني منظور عربي أوسع من دون أن يقدم لنا التفسير الكافي للعوامل التي شكلت هذه النتائج المختلفة. ومثلا بمثل يستخدم التعبير «الكثافة البحثية» (والمقصود هو عدد المراكز البحثية مقسوما على عدد أفراد ساكنة قُطْر ما) بحيث يُرتّب أقطار العالم العربي ولكن «المناخ العام الذي يغذيها (يغذي الكثافة البحثية)» يقدم على أنه عامل تفسيري «للاهتمام بالعلم الاجتماعي» في سياقات مختلفة. ويقر الكاتب أن الصورة العامة تهندسها ميكانيزمات ومحفزات وضغوط تسلط على الحقل الأكاديمي ولكن العناصر الدقيقة والمخصوصة لا تناقش بالتفصيل.

وباعتراف الكاتب نفسه، «يحقق» التقرير في الوضعية الحالية بوصفه تمهيدا لمنشورات لاحقة، ستتولى بلورة مظاهر مختلفة وتمسح ما يتجاوز فترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وتوفر بيبليوغرافات بحثية. ولئن وجد التقرير نفسه سجين هذه الحدود، فإنه نجح في وصف الحقل وفي تعيين القوى التي تهندس بنيانه.

> العلوم الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية العربية:

يعتبر مسح باميه للبنى المؤسساتية العلمية الاجتماعية إحدى المساهمات الأقوى في هذا التقرير، وعلى الأخص حين يثير الأسئلة الجوهرية حول الممارسين الذين يجدون أنفسهم في مواجهة تحدّي مجال عمومي في حالة انتقال وتغير. تصف المعطيات التي يجردها الجامعات العربية على أنها «الموطن الطبيعي» للعلوم الاجتماعية (٤٨ بالمائة من الجامعات تستضيف برامج تدريسية وشهادات في العلم الاجتماعي). ويتدعّم التوزيع المتوازن للاختصاصات، عنيتُ العلوم الاقتصادية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس والعلوم السياسية والتاريخ، بشبكة ممتدة تتكون على الأقل من ٤٣٦ مركز أبحاث وجمعية مهنية تتوزع على أغلب البلدان، و٢١٧ مجلة أكاديمية. كما تلقي المعطيات أضواء كاشفة على تيارات ميول مُهِمّة حيث يُتقن العلماء الاجتماعيون العرب استخدام أكثر من لسان وهم أكثر فأكثر ارتباطا كونيا، فيما تستحوذ الجزائر ومصر على نصيب الأسد في المنطقة من الجامعات والمراكز البحثية.

تلقي هذه البيانات الضوء الكاشف على حقيقة أخرى مفادها أن العلماء الاجتماعيين العرب يواجهون توترا بين وجوب إنتاج المعرفة وتراكمها من جهة وضرورة دفع التغير الاجتماعي والتزام به ونشره. يناقش باميه الأهمية المتزايدة التي اكتسبها «فاعلون غير تقليديين» مثل المجتمع المدني بما يجعل اللوحة المرسومة تتضمن نتائج ورقة خلفية مبدعة أخرى أبرزت الكيفية التي بها «لا تقتصر (المنظمات غير الحكومية) على استخدام العلوم الاجتماعية بل هي في الحقيقة تنتجها... بما يتناسب مع غاياتها». وعلى نفس المنوال، يفهم من أَلِفَ السّياق العربي أهمية المؤسسات ذات الامتداد العربي مثل «مركز دراسات الوحدة العربية» المتمركز في بيروت، أو «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة، والتي تجاوزت مريثُهما منظوريّةَ الجامعات. لقد كان من شأن هذه التحولات المؤسساتية أن أظهرت درجة الإلحاح التي عليها المناقشة حول أثر هذا التطور في محتوى المعرفة المنتجة. وإن صحّ، مثلما يرى المؤلف، أن هذه المراكز غير قادرة على أن تكون بديلا عن البحث الأكاديمي فهل تكون الفضاءات «غير التقليدية» وهؤلاء الفاعلون «غير التقليديين» تجسيدا لأزمة العلوم الاجتماعية «الرسمية»؟

يظهر تعليق باميه على دور المجتمع المدني والعلوم الاجتماعية أن الكاتب يقر بمساهمتهما لأغراض عملية، وفي التأسيس للمعطيات التوثيقية، وحتى في وضع الاعتبارات الإبستيمية، ولكنه يختار بوضوح ما يسميه «الجماعات الأكاديمية» على حساب «الجماعات شبه الأكاديمية». حسب ما يرى، «الأكاديميون والمثقفون الذين ينجزون مهامهم» هم أولئك الذين يلتزمون بالمنهجيات التحليلية الصارمة والذين يتوصلون إلى خواتم تقدمية ويحصلون على مصداقية علمية، وهم على الدوام «على مَبْعَدَةٍ مُعيّنةٍ... بدلا من الغرق في تقلبات النزاعات اليومية بما يجعلهم يعيدون تقريبا إنتاج المواقف السياسية التي لا تأتينا بشيء لا نكون على علم به بعدُ». وعلى نفس المنوال، وفي دراسته للمجلات والصحف، تشتمل المؤشرات التي يعتمدها لتحديد أيّ المواد التي تحتويها جديرة بالوضع تحت بند العلم الاجتماعي، على «العمق» الذي يفهم على أنه «التعقيد» و«المحتوى المتعلم»، ويعتني باميه انطلاقا من أمثلة بتبرير اختياراته المنهجية في أسلوب يذكر بالبحث الأكاديمي أكثر مما يذكر بتقرير موجه لصناعة السياسات.

تجسّد هذه التفضيلات نظرة الكاتب للتحول الإبستيمولوجي الثوري، وعلى الأخص في ضوء النقاش حول التحولات التاريخية الجارية ومن ضمنها الربيع العربي، وما يمس حقل العلوم الاجتماعية في العالم العربي. بإمكاننا الاعتراض بأن الكاتب يجدّف ضد التيار بنظرته الكلاسيكية لما يمكن أن يمثل «ثورة» وعلى الأخص في ما يتصل بتقديره المنقوص للوقع التغييري للربيع العربي على جيل جديد من العلماء الاجتماعيين العرب، «جيل الربيع العربي»، الذين يهندس رسوخهم الاجتماعي التزامهم بالتغيير وتطلعهم نحوه. كما لم يمثل مثال باميه للعالم الاجتماعي العربي المتباعد والمعزول والموضوعي اختيارا بالنسبة إلى السابقين من العلماء الاجتماعيين العرب. ما يمكن للربيع العربي، بوصفه ثورة إبستيمولوجية، إن يجلبه للتحول من النظر إلى الواقع بوصفه مناقضا لموقع يتطلب اتخاذ مسافة تجاه ترسخ متجدد ذي ارتباطات عضوية يجلب تطلعات مدروسة في البحث، بدلا من العمل على

<<

جعل الاستقصاء العلمي الاجتماعي منضبطا لأطر صارمة كثيرا ما لا تكون مناسبة.

> خاتمة:

تختلف النقطة التي انتهى إليها باميه عن تلك بلغتها أنا. حدد باميه مهمة البحث في مسح حقل شاسع ملقيا النظر إلى ما قبل الربيع العربي مرسلا غياه إلى ما بعده، ولكن التقرير لا يزيد عن تسجيل النمو والتحديات أكثر مما يدلي بتوصيات. في خاتمته، هو يدعو إلى المزيد من التغيير حتى يمكن للعلوم الاجتماعية العربية أن «تدّعيَ أنها تمكن من توطين آمن للعلوم الاجتماعية واستخدامها في كل تنوع مظاهرها» وهي غاية تعيدنا إلى نقطة البدء تقريبا، حيث تشير إلى أن العلوم الاجتماعية العربية لم تحسن تحديد مقصدها على ضوء الاضطرابات الاجتماعية الجارية.

بدلا من التركيز على «حضور» العلم الاجتماعي، ربما كان علينا أن نسأل أسئلة أكثر ديناميكية ذات علاقة ب»الاستمرارية» «والمقاومة» و»التجانس» و»البقاء». ربما كان علينا الانطلاق من منظور «جيل الربيع العربي» بدلا من الموضوعات، والأوضاع المؤسساتية والمناهج، إذ أن الظرفية الدقيقة التي وجد نفسه فيها هي التي تجعل العلوم الاجتماعية في العالم العربي متميزة. وعلى اعتبار بحث العلوم الاجتماعية العربية عن هوية، نحن إزاء فرصة للتعبير عن تطلعات العديدين بينما نتجه نحو تصميم أجندات بحثية صارمة. ربما وَضَعَنا هذا التقرير على طريق التقدم نحو حوار نشط تتطلبه الوضعية التي نعيش.

توجه كل المراسلات إلى إدريس جباري على العنوان idrissjebari@gmail.com

[1] http://www.theacss.org/uploads/WEB-ASSR-Report-Arabic-2015.pdf

جورج ريتزر:

في إضفاء الطابع الماكدونالدي وفي الإنتسهلاكية

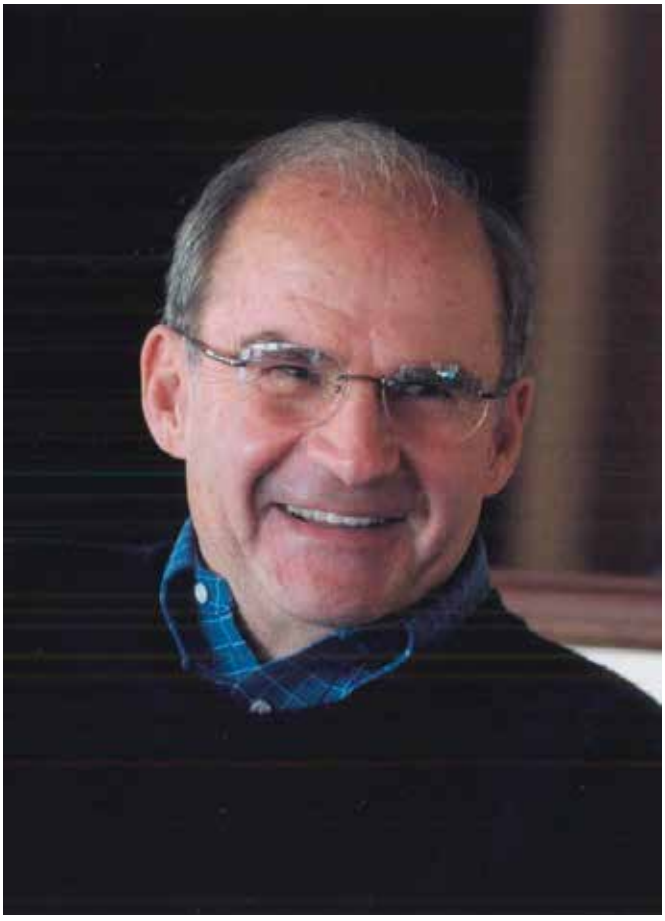

جورج ريتزر

جورج ريتزر (George Ritzer) هو أحد أبرز مؤوّلي العولمة وأستاذ علم اجتماع متميز في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية. أجرى معه لابينوت كونوشيفسكي (Labinot Kunushevci) طالب الماجستير في علم الاجتماع في جامعة بريشتينا، كوسوفو الحوار التالي بوصفه جزءا من مشروعه البحثي حول النظريات الاجتماعية ذات التأثير. في ما يلي مقتطف من الحوار.

لابينوت كونوشيفسكي (ل ك): الأستاذ ريتزر، اشتهرتم بنحتكم لمفهوم «إضفاء الطابع الماكدونالدي» (McDonaldization). هل ترى أن هذا شكل من الامبريالية الثقافية أم هو مجرد نتيجة للتنافس الحرّ في السوق؟

جورج ريتزر (ج ر): منذ ١٩٩٠ تقريبا، عالج الجزء الأكبر من أعمالي، بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة الامبريالية الثقافية. كتابي إضفاء الطابع الماكدونالدي على المجتمع The McDonaldization of Society الصادر أول مرة سنة ١٩٩٣ نظر إلى إكساء ذلك الطابع على أنه قوة لها مبادؤها (الفعالية، القابلية للتوقع، القابلة للحسبان، القابلية للسيطرة وكذا اللاعقلانيات التي تُجمع إلى هذه الأنظمة العقلانية) تُصَدّر من قاعدتها الأمريكية إلى العديد من بلدان العالم. يتخذ ذلك شكل الماكدونالد ومنتوجات أمريكية أخرى، ولكن ما هو أجدر بالإشارة هو أن مبادئ الماكدونالدية تجد لها طريقا في ما لا يحصى من الأعمال المحلية والعديد من المنظمات الأخرى (المؤسسات التربوية والدينية على سبيل المثال).

في كتابي التعبير عن أمريكا: نقد لمجتمع بطاقة الائتمان الكوني Expressing America: A Critique of the Global Credit Card Society الصادر سنة ١٩٩٥ عالجت شكلا آخر من الامبريالية الثقافية (والاقتصادية) مجسدا في انتشار ابتداع أمريكي آخر هو بطاقة الائتمان إلى كل أرجاء العالم. ساعدت بطاقة الائتمان على نشر التداين ذي الأسلوب الأمريكي والثقافة الاستهلاكية وهي الظاهرة التي عالجتها بمباشرة أكبر في كتابي إعْمَال السحر في عالم فقد سحره: تثوير أدوات الاستهلاك (١٩٩٧) Enchanting a Disenchanted World: Revolutionizing the Means of Consumption. فكرة أدوات الاستهلاك توسع في فكرة ماركس عن أدوات الإنتاج. مواقع الاستهلاك الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية هي مطاعم الأكلة السريعة، والفضاءات التجارية الضخمة والملاهي (مثل عالم ديزني)، والكازينوهات الشبيهة بنمط لاس فيغاس، وخطوط الرحلات البحرية ذات السفن الضخمة، وقد صُدِّرت كلّها إلى بقية أرجاء العالم حيث صارت وجهات سياحية مرغوب فيها. على الغالب هي ذات أحجام ضخمة و«سحرية»، وكأنها ذات طابع ديني وهي الخصيصة التي جعلتني أسميها «كاتدرائيات الاستهلاك». من خلال كوكبتها، ساعدت كاتدرائيات الاستهلاك على اصطحاب نوع من المجتمع فائق الاستهلاكية المميز تمييزا خاصا للولايات المتحدة الامريكية.

ما يكتسي أهمية أكبر في هذا المجال، على الأقل من وجهة نظري، هو كتابي عولمة اللاشئ (Globalization of Nothing). أُعَرِّفُ اللاشئ على أنه الأشكال

>>

الاجتماعية التي تُصنّع مركزيا وتراقب مركزيا وتفتقر إلى محتوى متميز. كما هو معتاد، كانت الماكدونالد ومنتجاتها (شطيرة الماكدونالد الضخمة مثلا Big Mac) هي الأمثلة المثالية، ولكن «اللاشئ» كان يتعولم بتزايد وعلى الأخص من خلال كاتدرائيات الاستهلاك. لقد ساهمت اللاشيئية الكونية في التهميش المتزايد لعدد كبير من الأشكال المحلية «للشئ ما» (المُصنّع والمراقب محليا وذو التميّز في المحتوى). والنتيجة أننا نجد أنفسنا في عالم متقدم متزايد الاتصاف باللاشئ.

ل.ك: وسعت مجال فكرتك حول الاستهلاك المعولم إلى الجامعة: ما الذي يمكن أن تقوله لنا حول الجامعة الحديثة؟

ج.ر: كثيرا ما أشرت إلى الجامعة اليوم على أنها جامعة ذات طابع ماكدونالدي (Mc University)، على اعتبار أنها كَسَتْ بالطابع الماكدونالدي سيرورةَ التربية فيها بالتركيز على الفعالية والقابلية للتوقع والقابلية للحسبان والمراقبة. لقد ساعد هذا على ابتداع الأنظمة التربوية الجماهيرية ولكن يكون من شأن لاعقلانية عقلانية هذه الأنظمة أن تؤثر سلبا في جودة النظام التربوي وفي جودة التربية. وهي في ذلك تشبه أثر مطاعم الأكلة السريعة في جودة الغذاء (حيث يمكنك الحصول على شطيرة ماك ضخمة ولكن لا على شطيرة ماك لذيذة). ويساعد ذلك أيضا على أن تكون الجامعة أكثر ميلا إلى الحفاظ على الوضع القائم من الميل إلى معارضته. أنا أعتقد أن الجامعات ماكدونالدية الطابع تزيد من احتكارها للمعرفة ولنشرها سواء بسواء. آخر أعمالي يتمحور حول الانتاسهلاكية (prosumption)، أي اندماج «الإنتاج» و«الاستهلاك». لقد كان الطلبة على الدوام منتسهلكين للمعرفة إذ هم يستهلكونها وينتجونها بطرق متفردة بالنسبة إلى كل واحد منهم. ليس الطلاب مستهلكين سلبيين لما يمكن أن توفره هذه الأنظمة ولكنهم منتجون فاعلون كذلك لما يستشف منهم وللمعرفة التي تتدفق منهم.

ل. ك.: أنت كاتب غزير الإنتاج، وأتوقع أن يكون لك الكثير من المشاريع الجديدة والهامة. هل تحدثني عنها بعجالة؟

ج.ر.: أغلب أعمالي خلال العشرية الأخيرة كانت حول الانتاسهلاك. لقد كنا على الدوام منتسهلكين، لا مجرد منتجين ولا مجرد مستهلكين (وهو نوع من الثنائية الحديثة التي علينا هجرها). بالمناسبة، موقع الانتاستهلاكية اليوم هو الإنترنت حيث ننتسهلك في المدونات وعلى فايسبوك، إلخ. ونحن كذلك أكثر فأكثر منتسهلكين في كاتدرائيات الاستهلاك حيث نفعل بوصفنا منتسهلكين فعلا أكبر فأكبر مما كان يقوم به المستخدمون بأجر يوما ما (فكّر في ما نقوم به في مطاعم الأكلات السريعة، والأفضية التجارية، ومحلات إيكيا (مختصة في بيع أجزاء التجهيزات المنزلية الجاهزة للتركيب من قبل الزبون ذاته-المترجم)، إلخ...). مؤخرا بدأت بالمحاججة بأننا نعيش عالم «رأسمالية منتسهلاكية» حيث صار على الرأسماليين أن يخيّروا المنتسهلكين من دون أجر أو من ذوي الأجر الزهيد على المستخدَمين بأجر. أوبر (Uber) مثال جيد لمثل هذا حيث يختفي سواق سيارات الأجرة إزاء تزايد المنتسهلكين العاملين لفائدة أوبر (نظام تكنولوجي يعمل عبر تطبيقات على الهواتف الجوالة للربط بين سواق سيارات وراكبيها من الخواص لتقاسم أعباء القيادة والمصاريف-المترجم). وعندما نطلب تسلم كتاب اشترياه على نظام Amazon.com (نظام شراء على النت يعتمد توصيل المشتريات إلى عناوين الزبائن في وقت وجيز- المترجم) فنحن لا نقتصر على استهلاك الكتب (والمنتجات الأخرى) بل نحن ننتج كذلك ما نشتريه ومن دون مقابل. نتيجة لذلك، فإن متاجر الكتب ومن يعملون لفائدتها بصدد الاختفاء، ونتيجة لذلك أيضا ظهر الرأسماليون الجدد (مارك زوكربيرغ Mark Zuckerberg (صاحب فايسبوك- المترجم) وجيف بيزوس (مؤسس أمازون دوت كوم وصاحبها ورئيسها ومديرها التنفيذي- المترجم)) وصاروا ذوي ثروات متعددة البلايين عبر تعويض المستخدمين بمنتسهلكين من دون أجر. وهؤلاء ليسوا منتسهلكين من دون أجر فحسب، بل هم ليسوا مستخدمين ولذلك فلا يتطلبون منافع اجتماعية ولا صحية ولا تأمين ولا ما شابه. وستمكن التكنولوجيات الجديدة (الروبوتات مثلا) رجال الأعمال من الاعتماد أكثر فأكثر على المنتسهلكين (بل ستصير الروبوتات هي ذاتها منتسهلكة بوصفها «آلات منتسهلكة»).

توجه كل المراسلات إلى جورج ريتزر على العنوان gritzer@umd.edu
وتوجه كل المراسلات إلى
لابينوت كونوشيفسكي على العنوان labinotkunushevci@gmail.com

> اربعون سنة وأكثر مع مجلة International Sociology

بقلم إدواردتيرياكيان، جامعة ديوك، الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو لجان البحث في ج د ع اج في «تاريخ علم الاجتماع» (ل ب٠٨)، و«النظرية العلمية الاجتماعية»(ل ب١٦) و«علم اجتماع الدين» (ل ب ٢٢)

ملصق مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع عام ١٩٧٤ في تورونتو، كندا - اول كونغرس حضره إدوارد تيرياكيان

من دواعي سروري تلقيّ الدعوة إلى تقاسم بعض الذكريات حول اشتراكي المديد في أعمال الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج). وعليّ أن أنبه أن تذكري للماضي ليس كاملا ولا آمنا من تحريف الزمن، ولسوف يستفيد القراء من دون شك من رواية جينيفر بلات (Jennifer Platt) التي أصدرتها بعنوان « تاريخ موجز لج د ع اج ١٩٤٨-١٩٩٧» A Brief History of the ISA, ١٩٤٨-١٩٩٧.

لقد كان الحقل السوسيولوجي جاذبا لي على الدوام، بوصفه مكونا حيويا من اهتمامي المماثل في قوته بالنظرية العلمية الاجتماعية. باعتباري مدرّسا جامعيا منخرطا في الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (ج أ ع اج) كنت ضمن لجنة الجمعية للتعاون الدولي، وصرت رئيسها حينما صار رئيسها السابق روبن هيل (Reuben Hill) رئيسا للج د ع اج (١٩٧٠-١٩٧٤). دعاني روبن الذي كان يأمل بشدة في أن يغامر علم الاجتماع الأمريكي إلى خارج الولايات المتحدة إلى الالتحاق به في ج د ع اج. كانت أول فرصة لي بتاريخ ١٩٧٤ عندما دعا روبن علماء اجتماع روس لحضور مؤتمر ج د ع اج الثامن الذي انعقد في تورنتو. مباشرة على أثر انتهاء اجتماعات ج د ع اج دعي المشاركون إلى اجتماعات ج أ ع اج التي انعقدت في مونتريال.

في اللقاءين وفّرت لجنة التعاون الدولي صلة للزائرين القادمين من الخارج. أذكر على الخصوص اجتماعا مع علماء اجتماع روس، حيث سرعان ما انقشعت تشنجات الحرب الباردة على وقع تقريب المناخ الودي الذي طبع حفل الاستقبال بين الحاضرين في جيشان جماعي. وأثبتت الاجتماعات المشتركة بالنسبة إلى روبن هيل ورئيس ج أ ع اج بيتر بلاو (Peter Blau) أنها نجاح باهر للدبلوماسية السوسيولوجية.

على أثر ذلك، انتميت إلى ج د ع اج، وهو أحد أفضل الاستثمارات التي قمت بها طوال حياتي. في المؤتمر التاسع في أوبسالا (Uppsala)، أذكر المدى الذي توسعت إليه الاجتماعات ولكن أذكر كذلك إلى أي مدى كانت السويد باهظة الأثمان وحديثة. وربما بسبب أن أوبسالا (على خلاف تورنتو أو ستوكهولم) مدينة جامعية أكثر من كونها مدينة كبيرة، كان الموقع لا يوفر إلا القليل من الترفيه ولكن العديد من مناسبات اللقاء بين أكاديميين من بلدان مختلفة كانت وجهة جذابة لتجمعات دولية.

على أثر أوبسالا، كان في المؤتمر العاشر للج د ع اج في مكسيكو (١٩٨٢) عدد كبير من الندوات باللسان الإسباني ثالث الألسنة الرسمية في ج د ع اج بعد أن ذكرنا آلا توران (Alain Touraine) بحماس بضرورة الاستجابة لمطالبات الطلاب اللاتين الأمريكيين. لقد كان توران والحق يقال بطلا تقدميا من أبطال علم الاجتماع

>>

العالمي في مؤتمرات عالمية عديدة وكذا في ندواته التي عقدها حول التنمية في فرنسا.

وفيما كانت اجتماعات ج د ع اج لسنة ١٩٨٢ تجري كنا نشهد مظاهر الاضطراب المالي تتزايد. فقد أعلنت وزارة المالية المكسيكية أن البلد لن يقدر على الوفاء بدفع ديونه ما سبب أزمة مالية خانقة. كان مندوبو ج د ع اج حائرين في الحصول على الدولارات من البنوك المكسيكية ولكن الاتصال المالي كان قد انقطع مسببا اضطرابا واسعا في تحديد معدلات الصرف. لم تكن تلك المعدلات تتغير بين يوم وليلة فحسب بل وكثيرا ما كانت فروع نفس البنك تجهل أي المعدلات أرسل البنك المركزي المكسيكي. واكتشف البعض من أعضاء ج د ع اج الذين كان بإمكانهم أن يستخدموا بطاقاتهم الائتمانية أنه بإمكانهم تغيير غرفهم في النزل من المستوى الاعتيادي إلى مستوى الرفاه على اعتبار أن البيزو انحدر ثمنه وأن الدولار ارتفعت قيمته. ولكن لم يستفد الجميع من ذلك وغادر العديد مكسيكو لدى توفر أول رحلة.

كان ذلك هو لقاء ج د ع ا الوحيد الذي أذكر أنه جرى في مثل تلك الأزمة. كان المؤتمر العشرون في مدريد جيدا في ما عدى الحرارة الاستثنائية وانعدام التكييف. وخلال المؤتمر الثالث والعشرين (١٩٩٤) الذي انعقد في بيلفيلد دعا رتشارد غراتوف (Richard Grathoff) عددا للاجتماع من علماء الاجتماع البولونيين وآخرين من أوربا الشرقية حافظوا على علم الاجتماع حيا خلال حكم النظام السوفياتي القمعي الذي سقط في ١٩٩١.

لي الكثر من الذكريات مع غراتوف، الذي وضع علم الاجتماع الكيفي والتأويلي في قلب التنظير السوسيولوجي، وكنت بالغ الابتهاج عندما طلب مني أن أواصل العمل في الفريق التحريري لمجلة International Sociologyعندما تسلم قيادته (١٩٩١-١٩٩٦). وكنت قد التحقت بالفريق عندما صار مارتين آلبرو (Martin Albrow) محررا أولا فيه (١٩٨٤-١٩٩٠) وقد سعدت كثيرا بأن أكون مساهما ومراجعا لمجلة كانت تعطي الأولوية لعلم الاجتماع المقارن على المستوى الدولي.

ولئن كان حضور كل لقاءات ج د ع اج مستحيلا (بسبب تكلفة السفر منذ تقاعدي وكذا التزاماتي مع ج أ ع اج التي كثيرا ما تتزامن اجتماعاتها مع اجتماعات ج د ع اج) فإني سعدت بالمشاركة في عدد من المؤتمرات الأخيرة: مونتريال (١٩٩٨)، ولشبونة (٢٠٠٢)، وغوتنبيرغ (٢٠١٠) ويوكوهاما (٢٠١٤) وفي منتدى الجمعية الأخير في فيينا (٢٠١٦). لا تزال رؤية أصدقاء قدامى من كل أرجاء العالم (وللأسف بعدد أقل فأقل)، والتقاء آخرين جددا وتلقي أفكار سوسيولوجية جديدة في مواقع تنتمي إلى ثقافات مختلفة يغريني مثلما كان الأمر عندما التحقت أول مرة بالج د ع اج وسيكون من دون شك دافعا لي بحيث أحضر المؤتمر التاسع والعشرين في تورنتو سنة ٢٠١٨.

توجه كل المراسلات إلى إدوراد تيرياكيان على العنوان durkhm@soc.duke.edu

تقديم فريق التحرير الياباني الثاني

من دواعي سرورنا البالغ أن نقدم لكم فريق تحرير حوار كوني الياباني الثاني. منذ أن شرعنا في العمل خلال شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٤، شارك ٤٥ طالبا من مرحلة الإجازة في مشروع الترجمة. كلهم من طلاب National Fisheries University (الجامعة الوطنية للصيد البحري) التي كانت تأسست سنة ١٩٤١ بوصفها مؤسسة عمومية للتعليم العالي أجازتها وزارة الزراعة والغابات والصيد البحري اليابانية. ويتكون الفريق التحريري من الأعضاء القارين التالية أسماؤهم

ساتومي ياماماتو وهي أستاذة مشارك للإنكليزية وعلم الاجتماع في قسم توزيع الأسماك والتصرف فيها. حصلت على شهادة الماجستير في الإنكليزية من جامعة النساء اليابانية، وعلى شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة شيكاغو، وشهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة إيلينوي في أوربانا شامباين. تركز موضوعات بحثها راهنا على التحليل السوسيولوجي لأنواع الأسماك العدوانية في الولايات المتحدة الأمريكية.

فوما سيكيغوشي طالب بالسنة النهائية في قسم علوم الغذاء والتكنولوجيا. ولد في ياماغوشي وترعرع في شيبا. تحصل على إجازة من الجامعة الوطنية للصيد البحري ليدرس، حاليا في جامعة ولاية كاليفورنيا، بكلية شيكو وبوت في الولايات المتحدة الأمريكية. شعاره «الفشل يعلّم النجاح»، وهو يعشق السباحة ولعب البيزبول وتعلم الإنكليزية.

ياتارو شيموكاوا طالب بالسنة الثانية في قسم علوم الغذاء والتكنولوجيا. يدرس حاليا الاستخدام الحقيقي للمنتجات البحرية، ومعالجتها التكنولوجية ومكوناتها الغذائية. يشارك ياتارو في مشروع الترجمة لأنه يرغب في تحسين قدراته في القراءة بالإنكليزية. هدفه هو أن يصير قادرا على قراءة مقالات علمية مكتوبة بالإنكليزية تعالج علوم الغذاء.

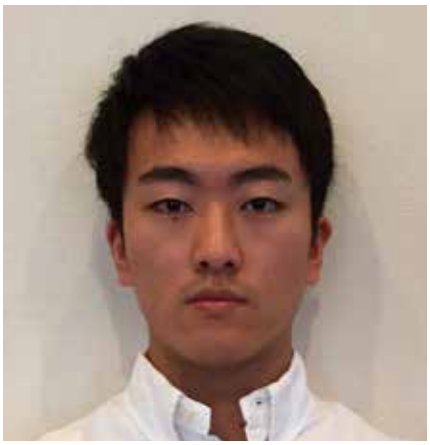

ماساكي يوكوتا طالب بالسنة النهائية في قسم توزيع الأسماك والتصرف فيها. درس الإنكليزية في المملكة المتحدة في ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٥ وتحصل على ٦,٥ لدى اجتيازه اختبار النظام التقديري الدولي للسان الإنكليزي (IELTS). يعشق لعب كرة الريشة ومشاهدة مقابلات كرة القدم. فريق كرة القدم المفضل لديه هو تشيلسي اللندني. حلمه أن تأخذه رحلة يجوب فيها العالم.

تاكاشي كيتاهارا طالب بالسنة النهائية في قسم توزيع الأسماك والتصرف فيها. سوف يلتحق بالمعهد العالي للتصرف في الموارد وعلوم الغذاء في الجامعة الوطنية للصيد البحري خلال شهر أفريل من سنة ٢٠١٧. تبحث رسالة تخرجه في تطور شركات الزراعة المائية غير الغذائية في اليابان. يشارك في مشروع الترجمة لأنه يستمتع بالتعلم من مواضيع جديدة في غير مجال الأسماك.

يوكي ناكانو طالبة بالسنة الثانية في قسم البيولوجيا المائية التطبيقية. قررت الانتساب إلى الجامعة الوطنية للصيد البحري بسبب حبها للحيوانات وللسمك منذ طفولتها. ليس مستقبلها مسارا مقررا بعد ولكنها تأمل في أن تجد لها عملا يكون ذا علاقة وطيدة بمجال تعلمها الرئيس. تغرق أحيانا حين تتعلق تحديات ترجمة الإنكليزية بنقلها إلى اليابانية الطبيعية ولكنها لا تزال تستمتع بعضويتها في المشروع الترجمي لأنه مشروع يساعدها على تجويد كفاءتها في الإنكليزية ومزيد اتقان التحكم في اللسان الياباني.